الفصل الثاني

البنية التنظيمية للجبهة عبر مؤتمراتها ووثائقها

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

أولاً: النظام الداخلي

يكون النظام الداخلي لأي حزب ثوري بمثابة الدعامة الأساسية لأى تنظيم جاد، يستهدف بناء عضو الحزب، على ضوء شروط العضوية، والارتقاء بوعيه، وتعميق مفهوم الانضباط لديه، وممارسته لحقوقه، والتزامه بواجباته، استناداً لمبدأ الديمقراطية المركزية التى هى أحد أهم المبادئ اللينينية في حياة الحزب الداخلية، والتي يستند إليها في إقامة مؤسسات الحزب القيادية، وتنظيم قاعدته، وتحديد العلاقات الداخلية بشكل يضمن فاعلية أجهزة الحزب ومؤسساته. كذلك فإن وحدة الحزب التنظيمية الداخلية، والتي تعتبر إحدى الركائز الثابتة في تدعيم قوة الحزب وتطوير وحدته الأيديولوجية، والسياسية هى مسألة لا يمكن تطويرها دون النظام الداخلي، الذي يكون سنداً مهماً للنضال التنظيمي، بهدف الارتقاء بمستوى العضوية الحزبية على كافة الأصعدة.

فالنظام الداخلي يحدد المبادئ التنظيمية لبناء الحزب وقواعد حياته الداخلية، وهو المعيار العام لأشكال التنظيم الحزبي وأصوله(*)، ويكون أساس الوحدة التنظيمية لصفوف الحزب وتلاحمها(1).

لقد مر النظام الداخلي للجبهة بعملية تغيير وتطور مستمرين. فمنذ بداية نشوئها كانت الجبهة الشعبية تختزن تجربة التنظيم الأم «حركة القوميين العرب»، وامتداداً لها، حيث مارست الجبهة الشعبية علاقاتها التنظيمية الداخلية عند نشوئها على ما

(*) حسب وصف معلم الطبقة العاملة «لينين».

(1) مخطوطة أصدرها المعتقلون أعضاء الجبهة الشعبية في سجون الاحتلال، حول النظام الداخلي في المؤتمر الرابع (د.ت.).

قامت عليه الحركة من الناحية التنظيمية، فكان أسلوب العمل التنظيمي في الجبهة استمراراً للأسلوب الذي كان سائداً داخل الحركة حتى عام (١٩٦٨)[١]. لذلك يمكننا القول إن الحركة وضعت الجبهة عند نقطة متقدمة، ليس من حيث ما انتهت إليه فحسب، بل في ما انطلقت منه أصلا، وما شهدته سنواتها بين التأسيس والحل من تناقضات وتحولات، وأن هذه الحركة لم تورث الجبهة تساؤلات وأزمات تنظيمية فحسب، بل أورثتها أيضاً هياكل تنظيمية ومادة بشرية من جمهور، وقواعد، وكوادر، وقيادات ذات خبرة، بما في ذلك أبرز رجالات الصف الأول في «حركة القوميين العرب» وعلى رأسهم الأمين العام للجبهة الدكتور جورج حبش، الذي استمر الرجل الأول في الجبهة، بعد أن كان «عنوان حركة القوميين العرب».

وبناءً على ما تقدم فإننا نجد في تجربتي الجبهة والحركة نموذجاً للاستمرارية بكل معانيها التاريخية، والفكرية، والتنظيمية.

وقد تفاوتت العلاقة التاريخية بين الجبهة والحركة حسب المراحل التي مرت بها الجبهة. فعند تأسيسها كان هناك تمييز موضوعي محدد بينهما، إذ أن الحركة على ضوء ما رسمته لجنتها المركزية في دورة ١٩٦٧م، قد امتلكت فهماً ثورياً اشتراكياً، من خلال استراتيجية تنظيمية ثورية، بينما طرحت الجبهة فكراً سياسياً تقدمياً، وتجمع في بنيتها التنظيمية عدة فئات حكمتها علاقات جبهوية، ومن الطبيعي أن تحافظ الحركة على وجودها المتميز ضمن هذه الجبهة[٢].

وبناءً على هذه العلاقة صدر عن المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في شباط/ فبراير ١٩٦٩م ما سمى بالوثيقة الإستراتيجية السياسية

(١) محمد ناصر «أبو علي ناصر»، مقابلة شخصية مع الباحث، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦ في منزله في بيت حانون.
(٢) خورشيد: دليل ...، مرجع سبق ذكره، ص١١٤.

والتنظيمية، والتي رسمت الخطوط النظرية العامة، السياسية والتنظيمية للجبهة، وشكلت دليل عمل، ونضالاً يسترشد به التنظيم قيادة، وكوادر، وأعضاء في شتى المجالات والميادين السياسية، والتنظيمية، وغيرها، وكانت محاولة جادة في مسيرة بناء الحزب الثوري التي قامت الجبهة عليه بعد تبنيها الفكر الماركسي اللينيني.

فكانت صياغة الخطوط التنظيمية الأساسية التي اعتمدتها الجبهة الشعبية في بناء حزبها، وذلك قبل أن تتمكن من وضع النظام الداخلي(*). وكما هو وارد فإن هناك خمسة خطوط أساسية شكلت رؤية وتصور الجبهة على الصعيد التنظيمي، وهي(١):

- ارتكاز البناء التنظيمي على قاعدة الماركسية اللينينية (لا حزب ثوري بدون نظرية ثورية)
- البنية والتركيب الطبقي ينبغي أن ينسجم مع الأيديولوجية، وسياسة الحزب، والبنية الطبقية للحزب الثوري.
- بناء الحزب الجماهيري (الخط الجماهيري).
- بناء الحزب المقاتل (كل سياسي مقاتل).
- اعتماد المبادئ التنظيمية اللينينية (المركزية الديمقراطية – النقد والنقد الذاتي جماعية القيادة).

هذه هي الخطوط التي حددت توجهات ومسار الجبهة في عملية بناء حزبها الثوري، ورغم صحة هذه التوجهات من حيث الأساس والجوهر، فإنه ينبغي الإشارة، بل والتأكيد على أن مفاهيم الجبهة لهذه الخطوط ومضامينها قد تقدمت،

(*) تم إقرار أول نظام داخلي للجبهة عام ١٩٧٢، في مؤتمرها الثالث.

(١) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لجنة الإعلام المركزي ١٩٨٣، ط٤، دمشق، ١٩٨٣، ص٣١.

وتعمقت كثيراً، حتى حصل على بعضها تعديلات مهمة وجوهرية باتجاه الاقتراب من الحزب اللينيني[1]، وذلك لأن الإستراتيجية التنظيمية انطلقت من عدة اعتبارات، هي:

١- رواسب الفكر البرجوازي الصغير، حيث إنه في تلك الفترة المبكرة من عمر الجبهة لم تكن قد تخلصت كلياً بعد من الرواسب الفكرية الخاطئة التي ورثتها عن حركة القوميين العرب[*].

٢- التأثر - إلى حدٍ ما - بالأفكار الماوية، والانشداد إلى الموقف الصيني، حيث استمر ذلك حتى بداية السبعينيات[2]. وتفسير ذلك يعود إلى التعاطف الكبير الذي أوجده انتصار الثورة في بلد بحجم الصين بعد حرب تحرير شعبية طويلة وشاقة، وتلا ذلك الموقف المعادي للامبريالية، وموقف عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني الذي اتخذته الصين في ذلك الوقت[3]. ولكننا نستطيع القول إن الجبهة قد تخلصت نهائياً من هذه التأثيرات، من خلال مراجعة ثورية لموقفها من الصين، خاصة بعد أن طرحت القيادة الصينية موضوع «العوالم الثلاثة» الذي يقدم تحليلاً للصراع العالمي يتنافى بشدة مع الماركسية اللينينية، وانعكاس هذه الأطروحات النظرية على مواقف الصين السياسية وعلاقاتها الدولية، هذه المواقف والعلاقات التي عبرت عن تراجع

(١) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٩٨١. مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

(*) فقد ظل فكر حركة القوميين العرب بما وصل إليه يسحب نفسه على الجبهة الشعبية بشكل واضح في السنوات الأولى من تأسيسها، وهذا ما سجلته الجبهة في وثيقتها: «تحول القوى الديمقراطية الثورية إلى مواقع الماركسية اللينينية».

(٢) التقرير السياسي للجبهة الشعبية الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع، عام ١٩٨١، ص٧٤.

(٣) الإستراتيجية السياسية والتنظيمية: مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

القيادة الصينية عن بعض المقولات الأساسية للماركسية[1].

٣- حداثة الالتزام بالماركسية اللينينية، وعدم تملك ناصية النظرية بشكل تام، خاصة وأن الجبهة كانت في بداية التحول، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا المستوى من الوعي التنظيمي على المفاهيم والخطوط التنظيمية ومحتواها، ولهذا لا يجوز محاكمة فكر الجبهة في مراحلها الأولى بكافة المقاييس الأيديولوجية، والسياسية، والتنظيمية، وإنما باعتبارها ناشئاً غير مكتمل النضج والتبلور.

وبانعقاد المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في آذار/ مارس ١٩٧٢م تم إقرار وثيقة «مهمات المرحلة الجديدة» والنظام الداخلي الجديد[2]، والذي اعتبر محطة أساسية لتطور النظام الداخلي للجبهة بالمعنى الكلاسيكي (التقليدي) فجاء في هذا النظام معظم التفاصيل والمبادئ الأساسية للجبهة، ثم الأساس الأيديولوجي الفكري لها، والأساس التنظيمي والمسلكي لعضو الجبهة[3].

لذا فإن الجبهة تعتبر البرنامج التنظيمي الذي أقرّه المؤتمر الثالث للجبهة وثيقة أساسية شكل الدليل الذي سارت عليه عملية بناء الحزب، وقدم الجناح العلمي الثوري لكافة الأسئلة والمشكلات التي تطرحها هذه العملية[4]. وشكل كذلك أساساً لإرساء وحدة الجبهة التنظيمية على أساس المبادئ اللينينية للتنظيم، مما جعل بنية الجبهة التنظيمية تتحول بالتدريج إلى بنية حزبية[5]. وقد نص النظام الداخلي للجبهة الشعبية على عدة مبادئ أساسية هي:

(١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، ١٩٨٤، ص١٥.

(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية في ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦، في منزله بيت حانون.

(٤) التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، محطات أساسية في مسيرة الجبهة، مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

١- المركزية الديمقراطية:

تنص أدبيات الجبهة الشعبية على أن الثوريين الذين يلتقون حول نظرية ثورية وإستراتيجية للعمل، ويتجمعون في تنظيم سياسي للنضال من أجلها، بحاجة إلى تحديد الطريقة التي ينظمون بها عملهم، من قبيل كيف تتحدد قيادات التنظيم؟ وكيف يستوجب في حالة الضرورة تبديلها؟ وكيف تقوم العلاقات بين مختلف المواقع القيادية؟ ثم ما هي العلاقات بين القيادة من جهة وأعضاء التنظيم من ناحية أخرى؟ وكيف يواجه التنظيم مشكلاته وتناقضاته؟ وكيف يحسم مواقفه السياسية إذا كان هناك أكثر من وجهة نظر واحدة حول الموقف المطروح؟ وكيف يحافظ التنظيم على الانضباط ووحدة الحزب؟ وكيف يجعل من الرابطة الحزبية الرابطة الأساسية لأعضاء التنظيم القائمة على الانضباط ووحدة التنظيم، والتي تخضع لها أية روابط شخصية، أو عائلية، أو محلية، أو تكتيكية؟ وكيف يتمكن التنظيم من اكتشاف الكفاءات بين صفوفه، وإتاحة الفرص أمامها لتحمل المسؤوليات التي تتناسب مع كفاءاتها؟

وكيف يستطيع التنظيم أن يحافظ على الانضباط الحديدي الذي لابد من توافره لنجاح الحزب في تنفيذ سياسته وبرامجه، دون أن يكون هذا الانضباط على حساب كرامة العضو أو حقوقه؟

لذا يمكن القول إن تحديد الطريقة النظامية التي يواجه بها الحزب مختلف هذه القضايا شرط أساسي لبناء الحزب الثوري، وتنظيم أموره، والحفاظ على وحدته، وسرعة حركته، وزيادة فعاليته، وتماسكه، وبغير وضوح هذه الطريقة، وتحديدها، واستيعابها من قبل كل أعضاء التنظيم والتزامهم بها، يعيش الحزب في مواجهته لمشكلاته وقضاياه سلسلة من التعقيدات، والتناقضات، والتصرفات الفردية، أو

العفوية التي تشلّه عن العمل[1] وتحتل المركزية كمبدأ أساسي في بناء الحزب ونشاطه الثوري موقعاً متميزاً في إطار المبادئ اللينينية، حيث تعبر عن الجوهر المنظم لعلاقات الحزب الداخلية، وتمثل مبدأ المركزية الديمقراطية تجسيداً جدلياً، ووحدة عضوية لجانبي المركزية والديمقراطية، وهما تعبير لمبدأ واحد.

ويعتبر مبدأ المركزية الديمقراطية أحد أهم المبادئ اللينينية في حياة الحزب الداخلية، التي يستند إليها في إقامة مؤسسات الحزب القيادية وتنظيم قاعدته، وتحديد علاقاته الداخلية بشكل واضح، وتعميق فاعلية أجهزة الحزب ومؤسساته[2].

فالديمقراطية داخل الحزب تعني حق كل عضو في معرفة استراتيجية الحزب، ومواقفه السياسية، ومخططاته الرئيسية، كما تعني أيضاً حقه في مناقشة كل هذه القضايا، وإبداء رأيه فيها[3]، والتعبير الحر الكامل عن آرائه في كل شيء، حتى لو كان رأيه خاطئاً. إن حق كل عضو في معرفة كل شيء ضمن حدود أمن الحزب، وحقه في مناقشة استراتيجية الحزب ومواقفه دون أي قيد، وحقه في النقد، والوقوف أمام الأخطاء، يجب أن تكون حقوقاً مشروعة ومصونة[4]. وأن واجب القادة أن يصغوا للمقاتلين، والأعضاء، ويفكروا جيداً في كل ما يقولونه، ويعترفوا بصحة كل نقد علمي سليم يوجهونه للعمل، ويستفيدوا بتواضع من كل رأي

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص٥. انظر كذلك الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع، مرجع سبق ذكره، ص٥.

(٢) مخطوطة أصدرها المعتقلون أعضاء الجبهة الشعبية داخل سجون الاحتلال: وثيقة داخلية حول المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية. (د.ت).

(٣) خورشيد، دليل ...، مرجع سبق ذكره، ص١١٤.

(٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

سديد، ويحاولوا تصحيح كل رأي خاطئ لدى الأعضاء عن طريق الحوار، والنقاش، والإقناع.

فالثورة بحاجة إلى حماسة الجميع، وتدفق حيويتهم، والإفادة من كفاءاتهم، وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا شعر الأعضاء أنهم أصحاب الثورة، ويشاركوا فى حمايتها من كل انحراف، وطريق ذلك هو حرية الأعضاء في النقاش، والحوار، والنقد[1].

ويتمثل مبدأ المركزية الديمقراطية بالخطوط التنظيمية الأساسية التالية[2]:

- انضباط صارم، والتزام الأقلية بقرارات الأغلبية.
- التزام الهيئات الحزبية الدنيا بقرارات الهيئات الحزبية العليا.
- المناقشة الحرة، والجادة، والمسئولة لسياسة الحزب، ومواقفه، وبرامجه تشكل حقاً أساسياً لكل عضو لا يجوز المساس به، ومبدأ أساسياً من مبادئ الديمقراطية داخل التنظيم، وإنه على أساس الديمقراطية داخل التنظيم فقط يمكن تدعيم الانضباط الصارم، والطاعة الواعية غير الميكانيكية.
- ممارسة الاستفتاء الحزبي لعموم أعضاء الحزب حول القضايا والمواقف الكبيرة والحاسمة، بحيث تكون نتيجته موجهة للجهة التي دعت إلى الاستفتاء[3].
- أن يعمل الحزب على تشجيع المبادرة لدى أعضائه، ومنظماته، كما أنه يوفر لها كذلك أقصى مدى من الاستقلال في تقرير المسائل المحلية، شرط ألاّ تكون هذه

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: على طريق الثورة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص١٢٢.

(٢) مخطوطة كتبها أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين داخل سجون الاحتلال: موضوعات حزبية تحمل رقم ١٨، ١٩٨٠، (ب.ت.) موجودة بمقر تنظيم الجبهة الشعبية فى شمال غزة.

(٣) النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر الرابع للجبهة، مصدر سبق ذكره، ١٩٨١، ص٢٠.

المبادرات والقرارات مخالفة لسياسة الحزب وقرارات الهيئات الحزبية الأعلى[1].

- هيئات الحزب القيادية تتحدد بالانتخاب من القاعدة إلى القمة[2].

- مسئولو المراتب الحزبية على كافة المستويات يخضعون لانتخاب في مؤتمراتهم، وعلى الهيئات الأعلى أن تأخذ النتائج بعين الاعتبار.

- تقوم هيئات الحزب القيادية بتقديم تقاريرها الدورية إلى المنظمات الأعلى مباشرة[3].

نلاحظ من خلال ما سبق أن كل هذه مبادئ مركزية ملزمة لكافة مراتب التنظيم وأعضائه وتؤكد مركزية القيادة على الخضوع لإرادة الأغلبية وقراراتها ووحدة الانضباط الدقيق، انطلاقاً من حقيقة أن الحزب يمثل وحدة إرادة وعمل.

وإن كان هناك وجهة نظر لدى بعض القيادات في الحزب لتكريس الديمقراطية كمبدأ حاكم، بدلاً من اعتماد المركزية الديمقراطية بشكل يمنح حرية المشاركة وبشكل واسع للجميع في اتخاذ القرارات، إلا أن طبيعة العمل السري التي تستلزمها مقاومة الاحتلال ووجود الجبهة في بعض الدول العربية كانت تفرض المركزية الديمقراطية بما يعزز وحدة وإرادة العمل بالحزب، ويحافظ ويصون اللحمة الداخلية في الظروف التي عاشتها الثورة الفلسطينية.

---

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية، موضوعات حزبية، مصدر سبق ذكره، ١٩٨٠.

(٢) لقد كان منطوق النص يتحدث عن خضوع مسئولي المراتب للانتخابات، إلا أن حكم هذا النص يسحب نفسه على جميع أعضاء المراتب الأعلى (عاملون ومرشحون)، ممن يعملون في المراتب الأدنى للانتخابات في مؤتمر الهيئات الأدنى، الذين هم أعضاء فيها دون أن يقتصر ذلك على مسئولي المراتب، شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص١٣.

(٣) مخطوطة الجبهة الشعبية، موضوعات حزبية، مصدر سبق ذكره.

٢- القيادة الجماعية:

ترى الجبهة أن جماعية القيادة هي وجه ثانٍ من وجوه الديمقراطية داخل التنظيم، فالقيادة الجماعية هي التي تكفل حداً معيناً من الحوار، والنقاش، ورؤية الأمور من أكثر من زاوية، بحيث تأتي مواقف الحزب سليمة قدر الإمكان، ومهما كانت ثغرات القيادة الجماعية، فإن علاج هذه الثغرات يتم عن طريق التوزيع الواضح للمسئوليات والصلاحيات، وليس عن طريق نسف مبدأ القيادة الجماعية من أساسه، وإن استناد الحزب إلى عمود فقري يتكون من مجموعات متسلسلة من مراتب الجماعية القيادية التخطيطية والتنفيذية يوفر البناء الحزبي القادر على الصمود، وتلقي الضربات، ومنع الانحرافات قدر الإمكان، والتوصل - بقدر الإمكان - إلى أفضل المواقف والمخططات[١].

ومن هنا يأتي حق الأعضاء في إبداء رأيهم في قيادتهم، ومسؤولياتهم، وإعطائهم الثقة أو حجبها عنهم، وبالتالي قدرتهم على تبديل قيادات الحزب إذا ثبت فشلها، أو عجزها، أو انحرافها، أو فهمها الخاطئ للمسؤولية، وهو وجه آخر من وجوه الديمقراطية[٢]. وتعتبر الجبهة الشعبية أن هذا المبدأ من المبادئ الأساسية للقيادة الحزبية، حيث يجنب التنظيم الديكتاتورية الفردية، والولاء للفرد، ويضمن الحوار الجماعي، وتطوير الحزب بشكل عام، ولكن القيادة الجماعية لا يجوز أن تمنع المسؤولية الفردية، أو تلغيها، أو تشكل عبئاً على مرونة الحركة ومبادرات الحزب[٣].

ووفقاً للائحة الحزب فإن أعلى هيئات القيادة الجماعية هو المؤتمر، وفي الفترة ما

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: على طريق الثورة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤. وانظر أيضاً: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية عام ١٩٦٩م، مصدر سبق ذكره، ١٥١.

(٢) خورشيد: دليل ...، مرجع سبق ذكره، ص١٥١.

(٣) الوثائق التنظيمية «المؤتمر الوطني الخامس»، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

بين مؤتمرين تتولى الهيئات الجماعية التالية القيام بالمهام الأساسية: -

المكتب السياسي ، واللجنة المركزية العامة، واللجنة المركزية للفرع، ثم قيادة المنطقة، فالرابطة، فالخلايا وأخيراً الحلقات[1].

وإن الترجمة الصحيحة لجماعية القيادة تتلخص فى القواعد التالية[2]:

- المسائل العامة، والقضايا الأساسية المهمة ينبغي أن تبحث في المراتب القيادية الجماعية، وتتخذ بها القرارات (في المراتب نفسها) وفيما عدا ذلك ينبغي تشجيع مبادرات العضو، وتحمله المسئولية كاملة، ومحاسبته على أي خطأ أو تقصير.

- لكل هيئة قيادية مسئول أول، وكل عضو في الهيئة القيادية يعتبر مسئولاً أمام المسئول الأول والهيئات القيادية، فيما يتعلق بمهمته، وفي الوقت نفسه فإن المسئول الأول يعتبر مسئولاً أمام الهيئات القيادية. وبذلك يمكن القول إن مبدأ جماعية القيادة يعطي مساحة للأعضاء لمناقشة المسائل والقضايا السياسية التنظيمية المهمة، والعمل على تنفيذ القرارات المتخذة بصورة جماعية، إضافة إلى أن جماعية القيادة تشكل ضرورة للحزب من أجل تطوير إبداع الأعضاء، وفعاليتهم، ومبادرتهم، وتضمن عدم الانحراف، والانتهازية، والتأثير الشخصي وكل ذلك بمثابة إجراء وقائي ضد أخطاء خطيرة قد يقع فيها بصورة إنسانية طبيعية أي قائد، لذا اعتبرت المشاركة الجماعية حاسمة في تجنب مثل هذه الأخطاء. وإن كان الباحث يقر بوجود رؤية جماعية فى القيادة داخل أطر الجبهة، إلا أن دور بعض القيادات كأفراد كان له دور وتأثير كبير على سياسات الجبهة الشعبية مثل: جورج حبش، وأبو علي مصطفى، ووديع حداد.

(١) مفاهيم عامة حول الحزب: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية ٢٠٠٦م، ص٥٨.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، موضوعات حزبية حول النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.

٣- **النقد والنقد الذاتي:** ترى الجبهة الشعبية أن قيمة أي حزب سياسي، وقدرته على الاضطلاع بمهامه النضالية على أكمل وجه مرهون بقدرته على اكتشاف مواطن ضعفه، ومعرفة نقائصه، وعدم إخفائها، والتوجه الجاد نحو إصلاحها، بمساعدة جميع أعضائه، وأيضا في ممارسة نقد علني لمواقفه أمام الجماهير[١].

وقد اعتبرت الجبهة الشعبية في وثيقتها «الإستراتيجية السياسية والتنظيمية» التي أقرتها في مؤتمرها الثاني المنعقد عام ١٩٦٩م، أن ممارسة النقد الذاتي الجدي تعتبر من المميزات البارزة التي تميزها عن الأحزاب السياسية الأخرى، واعتبرت الجبهة أن الوسيلة الفعالة الوحيدة لصيانة عقول أعضائها وكيان حزبها من تأثير الأقذار والجراثيم السياسية بمختلف أنواعها، هي أن تفحص عملها بانتظام، ولا يتأتى ذلك إلا بالعمل بمبدأ النقد والنقد الذاتي[٢].

وجاء في النظام الداخلي للجبهة الصادر عن المؤتمر الثالث المنعقد في آذار/ مارس ١٩٧٢م ،إن الجبهة تمارس عملية نقد علمي علني لمواقفها السياسية والعسكرية الخاطئة في بعض المراحل الأساسية من النضال[٣]. وبهذا المبدأ عملت الجبهة الشعبية بالأمثال الشعبية المأثورة عن الشعب الصيني القائلة «قل ما تعرفه، وقل بلا تحفظ» و «لا ذنب للقائل، فليكن قوله تحذيراً للسامع» و «إن كنت مخطئاً صحح خطأك» وإن لم تكن مخطئاً فخذ حذرك من الخطأ»[٤].

---

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية: حول النظام الداخلي للمؤتمر الرابع، مصدر سبق ذكره.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

(٣) مخطوطة الجبهة الشعبية، موضوعات حزبية رقم ٦٨، مصدر سبق ذكره.

(٤) الجبهة الشعبية ، الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، نقلاً عن ماوتسي تونغ « الحكومة الائتلافية» المؤلفات المختارة، المجلد الثالث، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الانجليزية ، بكين، ١٩٦٥م، ص ٣١٦.

وأكدت الجبهة الشعبية كذلك على أن ممارسة النقد يجب أن يترافق مع التأكيد على مجموعة من الضوابط، التي تجعل من النقد سلاحاً لتقوية الحزب، وليس لإضعافه، ومن أهمها: موضوعية النقد، وتوجيهه بقصد التصحيح لا الهدم والتخريب، وتناوله للقضايا الأساسية حتى لا تغرق حياة الحزب في القضايا الذاتية الصغيرة(١).

ويمكن القول إن مبدأ النقد والنقد الذاتي كان قد أقر منذ المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية، وتطور في مؤتمراتها اللاحقة، ويعتبر هذا المبدأ واحداً من أبرز المؤشرات على وجود حياة ديمقراطية عند الجبهة، ويعتبر سلاحاً تنظيمياً فعالاً بيد عموم الأعضاء الحزبيين، ويمكنهم استخدامه لتصويب الأخطاء والسلبيات، كما يستخدم كذلك - في جانبه الايجابي- للتشجيع على الصواب وتحفيزه، وبهذا المعنى يعتبر مبدأ النقد والنقد الذاتي أساساً لتطور الحزب والقوة المحركة لهذا التطور.

ويعتقد الباحث أن هذا المبدأ مورس بفاعلية في المؤتمر الخامس على إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث حرصت الجبهة على فهم المتغيرات وكيفية التعاطي معها في المستقبل(*).

٤- وحدة الحزب:

فرض واقع المقاومة الفلسطينية الكثير من التساؤلات حول تركيبها، وتشرذمها، وأهدافها وعلاقاتها بالجماهير، وإمكانية تحقيق النصر. ومن البديهي أن يتبنى كل

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: على طريق الثورة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.

(*) جاء التأكيد على ذلك ، في مؤتمرها السادس، حيث عرضت الجبهة الوثيقة التي سوف تعرضها على أصدقائها في الفصائل الفلسطينية، وعلى الكفاءات العلمية، وعلى معظم القوى السياسية العربية والفلسطينية لقراءتها وتقديم الملاحظات عليها، وكان ذلك سابقة للجبهة الشعبية على الفصائل والأحزاب الفلسطينية. محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦م.

تنظيم من حركة المقاومة الفلسطينية رؤية خاصة حول هذه المنطلقات، فالبعض يرى أن التحرير ممكن، إذا تشكلت وحدة وطنية، وآخرون يرون حركة التحرير الفلسطينية بواقعها الراهن قادرة على التحرير، وقلة من تنظيمات المقاومة هي التي تؤمن بأن الحزب الثوري هو الطليعة التي تقود الجماهير إلى النصر.

وتعتبر وحدة الحزب مبدأ مهماً وقانوناً عاماً في جميع مراحل تطور الجبهة[1]، فقد عَرفت الاستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الثاني للجبهة عام ١٩٦٩م بأن الحزب الثوري هو المدرسة التي تتعلم فيها الجماهير، وتغير الكثير من عاداتها، وتقاليدها، ومفاهيمها، لتستبدل كل ما هو بال وعتيق بما هو عصري، وحديث، وثوري، ويجب أن يتذكر الحزب دائماً خطورة العفوية في العمل السياسي، وأن يدرك دوره في قيادة الجماهير، ولا يكون تابعاً لها، وإلا فقد وجوده كتنظيم سياسي ثوري[2].

وورد في الاستراتيجية السياسية والتنظيمية عام ١٩٦٩م أن الحزب هو الذي يوفر الرؤية السليمة للجبهة، وهو الذي يحدد إستراتيجيتها، وهو الذي يوفر للمعركة قيادتها، ويقدم الإطار الذي من خلاله تعبأ كافة الطاقات الجماهيرية[3].

وقد أكد المؤتمر الرابع - فى ضوء التطور الذى شهدته الجبهة -، والذي عقد في نيسان/ ابريل ١٩٨١م على أن الجبهة الوطنية العريضة، والاتحادات، والمؤسسات الشعبية هي الأطر التي من خلاله تعبأ كافة الطاقات الجماهيرية، وليس الحزب. أما الحزب الثوري فهو الفصيلة الطليعية للطبقة العاملة الذي يوفر للمعركة قيادتها[4].

(١) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

(٢) الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية: موضوعات حزبية، مصدر سبق ذكره.

وتتكون بنيته الرئيسية من العمال والفلاحين، هذه البنية تتطلب رؤية واضحة حتى لا تتفشى العفوية التنظيمية، التي تقضي بسيطرة البرجوازية الصغيرة، بحكم فعاليتها وإقبالها على العمل السياسي في قيادة الحزب، كما أن وجود المثقفين بالحزب بمعزل عن الممارسة وعن الجماهير والقتال، يعرض الحزب لظاهرة الثرثرة المتناقضة مع قضايا العمل الحقيقية، حيث إن وجود المثقفين بين الجماهير يؤدي إلى حركة تفاعل متبادلة بين كلا الطرفين، وتساعد على استمرارية الثورة وتصاعدها[1].

وتنبثق الوحدة الصلبة في الحزب من موقعه التاريخي، ودوره وفق طابع المهمات والأهداف الملقاة على عاتقه، ويعكس جوهر الوحدة في الحزب العلاقة المشتركة بين وحدة الإرادة والعمل... أي في الوحدة الفكرية، والسياسية، والتنظيمية، وهي العناصر التي تتكون منها الوحدة، وتتجسد وحدة الحزب في بناء منظمة حزبية متماسكة من الأدنى إلى الأعلى، كما يشكل برنامج الحزب، ونظامه الداخلي، ووثائقه الأساسية الوحدة السياسية والتنظيمية[2].

ويتلخص مبدأ وحدة الحزب في النقاط التالية:

- وحدة الحزب الأيديولوجية، والسياسية، والتنظيمية شرط أساس لقدرته على قيادة الجماهير في معاركها نحو أهدافها، ولهذا يعمل الحزب على توطيد هذه الوحدة، وخوض نضال أيديولوجي وتنظيمي ضد كل نشاط تكتلي أو انقسامي من شأنه أن يهدد وحدته، ويضرب مبدأ المركزية الديمقراطية داخل التنظيم[3].
- إن من واجب الحزب أن يراقب كل موقف نظري أو عملي يخرج عن

(١) خورشيد: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٢) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥

(٣) مخطوطة الجبهة الشعبية حول المؤتمر الرابع للحزب ١٩٨١، مصدر سبق ذكره.

مواقفه، أو يعبر عن نفسه خارج الأطر التنظيمية المحددة، كما يجب على الحزب وضع حد سريع لمثل هذه الحالات عن طريق النضال الأيديولوجي أولاً، ثم عن طريق الإجراءات الانضباطية إذا تطلب الأمر ذلك.

- إن وحدة الحزب على الصعيد الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي، وتماسك صفوفه بقوة، والانضباط الحازم الواعي لجميع أعضائه هو القانون الثابت والدائم لحياة الحزب[1].

٥- جماهيرية الحزب والثورة:

تعتبر الجبهة أن العلاقة مع الجماهير هى مسألة حيوية لكل حزب ثوري، فهي ليست مسألة خاضعة للتكتيك، وإنما هي مسألة مصيرية للحزب الطليعى، وأن الجماهير الشعبية هي القوة الحاسمة في العملية الثورية، الأمر الذي يتطلب العمل بينها، ومعايشة همومها، ومعرفة مشاكلها، واحترام معتقداتها، والتعلم منها، وتعبئتها وتنظيمها، لتحقيق مصالحها وأهدافها، وأن العلاقة مع الجماهير ليست هدفاً فى حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق مهمات وأهداف النضال الوطني والطبقي، ومن هنا فإن علاقة الحزب بالجماهير تعد قانوناً موضوعياً في نشاط الحزب، وهي لا تعتمد على متطلبات مرحلة معينة دون غيرها أو قناعة هذا القائد وذاك[2].

ويعتمد نجاح الحزب في توطيد علاقته بالجماهير على عدة عوامل من أهمها: -

- إن الحزب يجب أن يحرص على أن يكون أعضاؤه إجمالا قدوة وطليعة في الوعي، والنشاط، والتضحية، والانضباط، وإذا فقد أعضاء الحزب هذه المواصفات

(١) المصدر نفسه. وانظر أيضاً: الوثيقة التنظيمية النظام الداخلي الذي أقر في المؤتمر الخامس للجبهة، عام ١٩٩٢م، ص ٢٠.

(٢) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

فإن الحزب يفقد تلقائياً دوره كتنظيم سياسي ثوري[1]، وعليه تولى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أهمية خاصة لمسلكية أعضائها، واحترامهم لمعتقدات الجماهير، وبالتالي تعتبر مسلكية العضو الحزبي مكوناً أساسياً في التقييم والمحاسبة.

وتؤمن الجبهة الشعبية بأن الجماهير الشعبية هي القوة الحاسمة في العملية الثورية، الأمر الذي يتطلب العمل بينها، ومعايشة همومها، ومعرفة مشاكلها، والتعلم منها.

◆◆◆

(١) الجبهة الشعبية: على طريق الثورة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

ثانياً: العضوية

أقر المؤتمر الثالث في آذار/ مارس ١٩٧٢م النظام الداخلي للجبهة الشعبية شروط العضوية وواجباتها، وحقوقها(*).

وتنقسم العضوية في الجبهة إلى نوعين: النوع الأول: عضو مرشح (المتدرب)، النوع الثاني: عضو عامل. وكذلك توجد فئة أخرى، وهي أصدقاء الجبهة، مع العلم بأنهم لا يُعدون أعضاء فيها، إذ تقتصر العضوية على العضو العامل، أما العضو المرشح أو المتدرب فيقضي فترة لمدة ستة أشهر إلى عام(**). يتدرب في الحلقة حتى يتم تزكيته من عضو عامل في الحزب (مسئوله المباشر) الذى يرفع ترشيحه إلى الهيئة الأعلى (الرابطة) للمصادقة على قرار الخلية لتنسيبه عضوا عاملاً(١).

أما حول شروط العضوية، فيحق لكل مواطن فلسطيني وعربي يتمتع بحسن السير والسلوك، ويتميز بالإخلاص لقضية فلسطين وأمته العربية أن يكون عضواً في الجبهة إذا توافرت فيه الشروط التالية:

- أن يوافق على برنامج الحزب ونظامه الداخلي.
- أن ينتمي إلى إحدى المنظمات الحزبية، ويناضل من خلالها.

(*) (حول الواجبات والحقوق، انظر: النظام الداخلي الصادر عن مؤتمرات الجبهة الشعبية، الثالث، والرابع، والخامس).

(**) تتناول فترة التدريب حلقات الدرس والتثقيف في موضوعات برنامج الحزب، ونظامه الداخلي، فضلاً عن مواقف الحزب حيال مختلف القضايا، وإلزام العضو الجديد قراءة مجلة الحزب المركزية، ويُعتبر العضو المتدرب عضواً حزبياً له كامل الحقوق وعليه كافة الواجبات أسوة بعضو الخلية الحزبية، باستثناء حق الترشيح والانتخاب، محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦م.

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م. في مكتبه بغزة.

- أن يُبدي استعداداً لتطبيق القرارات، وتنفيذ التعليمات الحزبية.
- أن يسدد الاشتراكات المقررة.
- أن يكون قد بلغ السادسة عشرة من عمره[1].

نلاحظ مما سبق إنه على الرغم من تماثل بعض الشروط الأساسية للعضو في الأحزاب الثورية كشرط الموافقة على برنامج الحزب والانتماء إلى إحدى المنظمات الحزبية، وتسديد الاشتراكات الشهرية، فإن شروطاً إضافية قد نجدها في شروط العضوية لدى الجبهة، مثل: الارتباط بطبيعة النضال الوطني الفلسطيني من جهة، وطبيعة المرحلة وأشكال كفاحها من جهة أخرى، وإذا أعطى النظام الداخلي لكل مواطن عربي فضلاً عن الفلسطيني الحق في أن يكون عضواً في الجبهة ضمن الشروط المنصوص عليها، ويعود ذلك لإدراك الجبهة للترابط الجدلي بين النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني والنضال على المستوى القومي وعلى مدار سنوات طويلة من الممارسة العملية، وقد ضمت الجبهة في صفوفها عدداً من الأعضاء غير العرب، مما يعكس جانباً من الالتزام بمبدأ التضامن الأممي أيضاً وعليه فمن الممكن قبول بعض الأعضاء الأجانب بصورة استثنائية، وخاصة من يثبت إخلاصهم وولاؤهم للقضية الفلسطينية المعبر عنه بالخدمات التي يقدمونها للقضية الفلسطينية، وللمكتب السياسي وحده حق الموافقة على إكساب عضوية الجبهة لهؤلاء بناءً على توصية ترفع إليه من الجهات المعنية[2].

وثمة مسألة أخرى تتعلق بازدواجية العضوية في الجبهة ممن يحملون الجنسيات

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية حول المؤتمر الرابع (١٩٨١م)، مصدر سبق ذكره، لا يوجد رقم صفحة وانظر أيضا: الاستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥ كذلك أكد المعلومة جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م. في مكتبه بغزة.

(٢) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

الأجنبية، ويقيمون في الخارج، وينتسبون - في الوقت نفسه- لأحزاب أجنبية في البلدان التي يقيمون فيها، فموقف الجبهة حيال هذه المسألة كان الرفض فيما يتعلق بازدواجية العضوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى توجد إمكانية معقولة لتحقيق فائدة من انتساب بعض الأفراد الفاعلين، ومن ذوي الكفاءات من أعضاء الجبهة في أحزاب أجنبية، بهدف التأثير الإيجابي على مواقف الأحزاب الأجنبية تجاه القضايا الوطنية. لذا قررت اللجنة المركزية العامة للجبهة في دورتها السادسة تكليف المكتب السياسي بالوقوف أمام الفكرة لبلورة وجهة نظر محددة، إما إجازة هذه المسألة وفق ضوابط دقيقة ومحددة، أو صرف النظر عنها نهائياً، على أن يرفع المكتب السياسي اقتراحه بشأن هذه المسألة إلى اللجنة المركزية في دورتها اللاحقة(١).

أما بالنسبة لشرط بلوغ سن السادسة عشرة، فإن ذلك لا يعني بطبيعة الحال إهمال من هم دون السن المحددة، إذ عملت الجبهة طيلة الفترة السابقة على استيعاب من هم دون هذا السن في نواح مختلفة منها: شبابية، وكشفية، وأطفال، وغيرها(٢).

أما حول موافقة العضو على برنامج الحزب، ونظامه الداخلي، والانتماء إلى إحدى المنظمات الحزبية، فأعتقد أن هذين الشرطين يحولان دون تحويل الجبهة إلى حزب جماهيري مما يحول دون اجتذاب أعضاء جدد، من خلال وضع العراقيل الذاتية التي تعرقل التوسع التنظيمي للجبهة، وهذا يستدعي إعادة النظر في هذين الشرطين، والاكتفاء بموافقة العضو على الاتجاه العام، والأيديولوجي، والسياسي لخط الجبهة. وإن كان الباحث يقر بأن الجبهة تعتمد على الكيف وليس على الكم في

(١) المرجع نفسه، ص ٤١.

(٢) جميل المجدلاوي، مقابلة شخصية، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م، في مكتبه بغزة.

تنسيبها للأعضاء.

كما يحق للعضو حسب النظام الداخلي الاستقالة من الحزب، من خلال طلب يقدمه للهيئة التي يتبع لها[1]، ولكن عليه أن يتعهد بالحفاظ على كافة المعلومات والأسرار التي اطلع عليها من خلال عمله الحزبي، وعندها يجب على المرتبة الحزبية التي يعمل فيها العضو أن تتخذ قراراً بذلك، على أن يصادق على القرار من المرتبة الأعلى[2].

أما عند انقطاع العضوية، فتبحث المرتبة الحزبية في قضية العضو الذي ينقطع دون سبب، وذلك من خلال عدم المساهمة في نشاط الحزب لمدة أربعة اجتماعات متتالية دون عذر، أو عدم تسديد اشتراكه لمدة ثلاثة أشهر متصلة، حيث تدرس الأسباب، فإما أن تعتبره تاركاً للحزب، وتأخذ بحقه الإجراء المناسب، وفي هذه الحالة يجري تبليغ العضو بالقرار بعد مصادقة المرتبة الأعلى[3]، ويجوز لتارك الحزب العودة إليه في أي وقت شاء بناءً على قرار الحزب، وإما أن يُقبل كعضو متدرب، وتنطبق عليه أحكام العضوية المتدربة، وهذه هي القاعدة والأصل في العضوية الجديدة، أو أن تقبل به الهيئة في مرتبة معينة على نحو استثنائي[4].

ومن الواضح أن النظام الداخلي في الجبهة ينظم الحياة الحزبية في الأوضاع العادية، ولم يتوسع في معالجة المسائل المتعلقة بكافة أنواع الأخطاء، إذ اقتصر على معالجة الأخطاء ذات الطابع التنظيمي والسلوكي عموماً. وقد أحال النظام الداخلي أمر معالجة الأنواع الأخرى من الأخطاء الناجمة عن سوء استخدام السلاح مثلاً، أو

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مفاهيم عامة حول الحزب، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، حول المؤتمر الرابع عام ١٩٨١م، المادة ٢٦، مصدر سبق ذكره.

(٣) المصدر نفسه المادة ٢٢.

(٤) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

الجرائم الأمنية وغيرها إلى لوائح خاصة بذلك (عسكرية وأمنية) تقرها اللجنة المركزية العامة، وتجيز هذه اللوائح تجاوز طبيعة الإجراءات الانضباطية العادية المتبعة في الحياة الحزبية، ارتباطاً بطبيعة وخطورة الأفعال المرتكبة، وفداحة الأضرار الناجمة عنها[1].

أما حول تجميد العمل في النظام الداخلي، فيحق للجنة المركزية تجميد العمل في النظام الداخلي كله أو بعض مواده في حال حدوث أمر طارئ، يجعل من استمرار الحياة الحزبية وفق ما رسمه النظام الداخلي مسألة غير ممكنة، فعلى سبيل المثال تم تجميد النظام الداخلي كله في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) منذ أن انطلقت الجبهة الشعبية حتى اتفاق أوسلو، فلم تعقد خلال الفترة المشار إليها المؤتمرات الحزبية، وكذلك كانت قيادات الجبهة في المناطق المحتلة يتم تزكيتها من الأمين العام والمكتب السياسي، وكانت تأخذ أسماءً حركية[2]. وذلك خشيةً عليهم من انكشاف أمرهم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وبطبيعة عملهم السري النضالي في الأراضي المحتلة.

◆◆◆

(١) المرجع نفسه، ص ٧١.

(٢) محمد ناصر، مقابلة شخصية، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

الهيكل التنظيمي للجبهة الشعبية

تعتبر بنية الحزب وهيكله من المسائل المهمة في حياة الحزب الداخلية، فضلاً عن تأثيرها بشكل كبير على أنشطة الحزب وبرامج عمله، من أجل تحقيق أهدافه، فهي التي تحدد موقع الحلقات الحزبية، ودروها، ووظائفها، ومهامها، وتنسق بين أنشطتها وفق النظام الداخلي والذي نص على أن يعمل الحزب على أساس القطاعات الجغرافية والمهنية، فحلقات وخلايا الحزب تنظم في مكان السكن أو العمل، وتجمع في منظمات الرابطة في المنطقة، يليها الفرع، ثم تنظيم الحزب على المستوى الوطني[1].

وتتشكل الهيكلية التنظيمية كما حددها النظام الداخلي في المؤتمر الثالث والرابع، وفق الهيكلية التالية:

- الهيئات المركزية (المؤتمر الوطني العام، اللجنة المركزية العامة، المكتب السياسي).
- الهيئات القيادية للفرع (مؤتمر الفرع، لجان الفرع المركزية، قيادة الفرع).
- منظمة الحزب في المنطقة أو القطاع (مؤتمر المنطقة، قيادة المنطقة).
- منظمات القاعدة في الحزب[2] (قيادة الرابطة، والخلايا).

الهيئات المركزية:

- **المؤتمر الوطني:**

يعتبر المؤتمر الوطني أعلى هيئة حزبية قيادية في الجبهة، حيث تتجسد فيه إرادة مجموع

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية حول المؤتمر الرابع ١٩٨١م، مصدر سبق ذكره.

(٢) الجبهة الشعبية، محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص١٢، وانظر أيضا: مخطوطة الجبهة الشعبية حول المؤتمر الرابع عام ١٩٨١، مصدر سبق ذكره.

الأعضاء والمنظمات الحزبية[1]. وينعقد دورياً، مرة كل أربع سنوات بناءً على دعوة اللجنة المركزية، ويحق لها دعوته في حالات استثنائية فيما إذا كانت هناك حاجة لذلك، وتلتزم اللجنة المركزية بدعوة المؤتمر بناءً على طلب أغلبية المندوبين (النصف مع زيادة عضو) ويتشكل المؤتمر من مندوبي المنظمات الحزبية للمنتخبين وفقاً لمبادئ النظام الداخلي[2] إضافة إلى أعضاء اللجنة المركزية العامة، ولجنة الرقابة المركزية بوصفهم أعضاء طبيعيين في المؤتمر، وتحدد اللجنة المركزية العامة قوائم للمؤتمر، حيث توزع نسب العضوية فيه على الفروع، بناءً على حجم العضوية، وعضوية كل فرع[3].

ويحق للجنة المركزية دعوة عدد محدد من الأعضاء من ذوى الكفاءات والاختصاص كعاملين في المؤتمر، على ألاَّ تزيد نسبتهم عن ١٠٪ من الأعضاء المنتخبين، ويحق لها دعوة عدد محدد من الأعضاء كمراقبين لا تزيد نسبتهم عن ثلث الأعضاء العاملين[4].

ومن مهام المؤتمر الوطني، مناقشة تقارير اللجنة المركزية، ولجنة الرقابة الحزبية[*] ويتخذ القرارات بشأنها، ويقر ويعدل برنامج الحزب في كل مرحلة من المراحل، وينتخب اللجنة المركزية[**]، وكذا الأعضاء المرشحين للجنة، ولجنة الرقابة الحزبية الجديدة، ويحق له حجب الثقة عن اللجنة المركزية أو أي عضو من أعضائها [5].

---

(١) شروحات النظام الداخلي: مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، وثيقة داخلية حول المؤتمر الوطني الرابع ١٩٨١م، وهذا البند تم وصفه في المؤتمر الخامس للجبهة عام ١٩٩٢م حيث تم تحويل الانعقاد الدوري إلى خمس سنوات.

(٣) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية، حول النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.

(*) أصبحت في المؤتمر الخامس عام ١٩٩٢م تسمى الرقابة المركزية.

(**) بقيت المؤتمرات تنتخب جميع أعضاء اللجنة المركزية، وحصل تطور في المؤتمر السادس عام ٢٠٠٠م لينتخب المؤتمر ٥٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية الجديدة ومؤتمرات الفروع تنتخب النصف الباقي (٥٠٪). محمد ناصر، مقابلة شخصية، ٢٢/٩/٢٠٠٦.

(٥) مخطوطة الجبهة الشعبية: حول المؤتمر الرابع، مصدر سبق ذكره.

مؤتمرات الجبهة الشعبية

لقد تناولت فترة الدراسة عقد أربعة مؤتمرات، هما: الأول والثاني، والثالث والرابع. والواقع أن مبدأ عقد المؤتمرات في الجبهة الشعبية بدأ رسمياً عام ١٩٦٩م، والذي أطلق عليه المؤتمر الثاني للجبهة، ولم تمارس الجبهة مبدأ الانتخابات، إلا في مؤتمرها الثاني، أما المؤتمر الأول للجبهة، فعقد في قاعدة عسكرية تقع في جبال السلط الأردنية في آب/ أغسطس ١٩٦٨م، في سياق مؤتمرات تموز/ يوليو ١٩٦٨م، القطرية اليسارية، في فروع حركة القوميين العرب في كل من سوريا والعراق، واليمن، والخليج، والجزيرة العربية، وكان المؤتمر الأول في حقيقته مؤتمراً قطرياً، وإقليمياً للفرع الفلسطيني – الأردني في حركة القوميين العرب، وليس مؤتمراً للجبهة الشعبية بفصائلها الثلاثة التي تشكل أطراف التحالف الجبهوي[1].

وقد حضر المؤتمر الأول ٣٨ عضواً عاملاً[*] – غاب عن المؤتمر اثنان (الدكتور جورج حبش، وسمير الدين شهاب[2] ويقال ٤٥ عضواً (٣٥ عضواً عاملاً

(١) باروت، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٧.

(*) عضوية المؤتمر كانت كما يلي: جورج حبش (غائب)، أبو علي مصطفى، وديع حداد، أحمد اليماني، نايف حواتمة، أحمد محمود، إبراهيم (أبو عيسى)، هدي مطر، صلاح صلاح، عبد الكريم عودة، محمد كتمتو، ياسر عبد ربه، ذياب خلف، محمد الفرحان، سمير شهاب الدين (غائب)، عبد الكريم حمد، حسين مرعشلي، محمد فرحان، سعيد البطل، حسن الجعبة، نظمي خورشيد، مها بسطامي، عبد الغني هللو، جورج كتن، إسماعيل سالم، إبراهيم بلعوص، نمر نصار، محمد البوريني، أحمد عنبر، فتحي الأسدي، زكي هللو، محمد المسلمي، صالح رأفت، سليمان هادي، حسين حمادة، محمود صلاح، زكريا أبو سنينة، عمر القاسم، عدنان برغل.

(٢) أبو علي مصطفى، حقيقة ما حدث، الأيام (رام الله)، ١١/ ٦/ ١٩٩٨م، ص ١٨.

و ١٠ مراقبين)(*).

أما القواعد التنظيمية الأساسية في الداخل وفي المخيمات على الساحة الأردنية- الفلسطينية، والمقاتلين في القواعد العسكرية والسجون، لم يؤخذ برأيها، وذلك إثر هزيمة حزيران وما فرضته من أجواء وجهود موجهة لخلق حالة كفاحية لمواجهة الاحتلال. وكانت نسبة عالية من المؤتمرين من المراتب المسئولة عن إقليم فلسطين من خارج الساحة الرئيسية (أي الساحة الفلسطينية- الأردنية) من مصر، والعراق، وسوريا، والكويت، ولبنان، وأوربا(١). وبهذا المعنى كان مؤتمر آب/ أغسطس مؤتمراً حزبياً ولم يعقد على قاعدة انتخابية، بسبب عدم وجود نظام داخلي وقتئذ للجبهة ينظم قواعد حياتها الداخلية(٢).

وقد ناقش المؤتمر موقف الجبهة من منظمة التحرير ومؤسساتها(٣). ونقد المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني، وناقش الموقف من «التجمع الوطني الأردني»(٤) الذي كان يرأسه سليمان النابلسي، حيث اعتبر الفريق اليساري أن التجمع المذكور

(*) لقد تم الرد على الأسماء التي أوردها أبو علي مصطفى في جريدة الأيام من قبل على بدوان عضو لجنة مركزية للجبهة الديمقراطية، على أن أبو علي مصطفى أورد بعض الأسماء ممن تم إقحام أسماؤهم بعضوية المؤتمر على الرغم من عضويتهم أو مشاركتهم حتى بصفة مراقب فيما غابت أسماء أخرى، وقال بدوان إن جورج كتن لم يكن عضواً في المؤتمر، وكذلك حسين المرعشلي، ونبيل حمادة، كما لم يشارك صلاح صلاح، ونمر نصار في عضوية المؤتمر. أما زكي هللو، وإسماعيل سالم كانا عضوين مراقبين في أعمال المؤتمر، كما أسقط أبو علي مصطفى عدداً من الأعضاء المراقبين منهم: الشهيد عمر مسعد. انظر على بدوان: الأيام (رام الله) ٤/ ٩/ ١٩٩٨م، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(١) بدوان: اليسار الفلسطيني، مرجع سبق ذكره.

(٢) باروت: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٧.

(٣) علي بدوان: اليسار الفلسطيني المسلح الأيام ٤/ ٩/ ١٩٩٨م.

(٤) باروت: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٠.

ليس إلا مؤسسة رجعية[1] كما ناقش دروس هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، والأوضاع العربية والقضية الفلسطينية بعد الحرب، وناقش المؤتمرون كذلك حركة المقاومة الفلسطينية ومسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية[2] وموقف الجبهة من مسألة التحول من حزب برجوازي صغير إلى حزب ماركسي - لينيني[3]. إذ جزم الفريق اليساري بعدم إمكانية التحول بقوله: «إن أقصى ما يمكن أن يفرزه مثل هذا التنظيم هو عناصر يسارية، يمكن أن تشكل حركة يسارية في حال انسلاخها واستقلالها الأيديولوجي، والسياسي، والتنظيمي الكامل عن التنظيم الأساسي» وناقش المؤتمر أيضاً الموقف من النقابات، والموقف من البرجوازية الصغيرة، وفصائل الثورة[*]، والأنظمة الوطنية العربية[4].

وقد رشحت الجبهة في هذا المؤتمر ١٦ عضواً لعضوية اللجنة المركزية، وخرج مؤتمر آب/ أغسطس ١٩٦٨م بالتقرير السياسي الأيديولوجي الأساسي، والذي يعتبر الأساس الفكري والسياسي الذي بنت عليه الجبهة الديمقراطية استقلالها الأيديولوجي، والسياسي، والتنظيمي فيما بعد[5]. ومنذ مؤتمر آب وحتى تشكيل

(١) أبو علي مصطفى، حقيقة ما حدث، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٢) انظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: التقرير السياسي الأساسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب/ أغسطس ١٩٨٦، مصدر سبق ذكره ص١٢.

(٣) بدوان: اليسار المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

(*) رأي الفريق اليساري أن تلك المنظمات تقع في خانة البرجوازية الصغيرة الخائنة، بينما كان رأي القيادة التقليدية للجبهة أن ما يحكم موقفهم هو قانون التحالف والتناقض، التحالف ضمن جبهة وطنية عريضة تضم كافة القوى في مرحلة التحرير الوطني الذي يحكم رؤيتها وممارستها، باعتبار التناقض الرئيسي مع الاحتلال الإسرائيلي والتناقض معها على سياساتها المترددة، وفهمها للديمقراطية وعمل المؤسسة والجبهة الوطنية المتحدة.

(٤) أبو علي مصطفى، حقيقة ما حدث، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

(٥) المرجع نفسه، ص١٨.

الجبهة الديمقراطية حاول يسار الجبهة الشعبية أن يضع برنامجه الثوري الذي تقدم به في آب/ أغسطس موضع التنفيذ[1].

نخلص مما سبق إلى أن هذا المؤتمر لم يتم إعداد وثائقه بشكل مسبق كي يعقد المؤتمر على أساسها، فعقد دون وثائق وبصورة ارتجالية، ولم يتشكل على أساس ديمقراطي، ولم يكتسب صورة المؤتمر الحزبي الذي يمكن أن يفرز تنظيماً حزبياً بالمعنى الحقيقي، وذلك لأن حركة القوميين العرب لم يكن لها لوائح أو نظام داخلي يبني على أساسه المؤتمر، إضافة إلى أنه من غير الممكن طرح برنامج لحركة التحرر العربية الفلسطينية وسط ردود فعل غاضبة على هزيمة حزيران. حتى إن المسائل الخلافية التي طرحت بين فريقي المؤتمر كانت مؤشراً على فجاجة طرح المسائل، ونلحظ ذلك - على سبيل المثال - في موقف المؤتمرين من منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، ونقد المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني، في حين أن الجبهة لم تكن قد شاركت فيه بعد، إذ كان الحوار يدور بين الفصائل لتشكيل مجلس جديد. ويمكن القول أيضاً إن المؤتمر الأول للجبهة هو الذي انفجرت فيه الأزمة ما بين اليمين واليسار داخل الجبهة، لذلك تبلور داخل الجبهة جناحان مختلفان.

ويعتبر مؤتمر آب أغسطس مؤتمر ما قبل الانشقاق، كما يعتبر التقرير السياسي الأيديولوجي الصادر عنه بمثابة الأساس الفكري والسياسي الذي بنت عليه الجبهة الديمقراطية استقلالها الأيديولوجي، والسياسي، والتنظيمي لاحقاً.

وقد عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها الثاني في شباط/ فبراير ١٩٦٩م، الذي أقر الوثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية[2]، وقد جاء عقد هذا المؤتمر بعد انعقاد

(١) بدوان: اليسار الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

المؤتمر الأول بستة أشهر فقط، عشية انشقاق الديمقراطية عن الجبهة الشعبية[1] حيث حرصت الجبهة الشعبية على تجاوز نتائج المؤتمر الأول[2] الذي خرج بانحياز كامل للبرنامج السياسي والتنظيمي الذي تقدم به الجناح التقدمي في الجبهة الشعبية[3]، والذي أدى إلى نشوب أزمة عكست نفسها على المؤتمر، ومشاريعه ووثائقه، والهيئة القيادية التي انبثقت عنه، لهذا حرصت الجبهة على أن تتجاوز المؤتمر الأول، بسرعة لظروفه الاستثنائية، حتى لا يظل واقع الجبهة محكوماً بهذا الوضع[4].

ويرى بعض المفكرين اليساريين أن المؤتمر عقد بهذه السرعة حتى تفقد الجبهة الديمقراطية مبرر انشقاقها عن الجبهة الشعبية، وخاصة عندما تبنت الجبهة الديمقراطية النظرية الماركسية – اللينينية[*]. وتطلعت الجبهة الشعبية في المؤتمر الثاني أيضاً إلى تحويل تنظيمها إلى تنظيم ماركسي لينيني مقاتل، ورسم طموحها وصورتها المستقبلية[5]. ويعتقد هنا أنه ربما كان هذا أحد الأسباب، التي دفعت الجبهة الشعبية إلى استدراك الانقسام، وحتى لا يحصل الانشقاق من خلال تقديم وثيقة أو إعلان الولاء للماركسية، والتي بدأت تظهر عام ١٩٦٧م وفق وثيقة تموز/ يوليو[6].

وفي المؤتمر الثاني قيّمت الشعبية مؤتمر آب/ أغسطس ١٩٦٨م، واعتبرت تقرير

(١) باروت: حركة القوميين العرب، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٤.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م في مكتبه بغزة.

(٣) إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٤) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥م. في مكتبه بغزة

(٥) عبد القادر ياسين: مقابلة شخصية ٣/ ١/ ٢٠٠٣م. في منزله بالقاهرة.

(٦) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(*) يقول د. حبش لقد بدأ التزامي الفكري بالماركسية عام ١٩٦٧م مباشرة وتعمقت ماركسيتي أكثر في أثناء السجن وفي ضوء ذلك كتبت وثيقة المؤتمر الوطني الثاني للجبهة.
للمزيد انظر جورج حبش التجربة النضالية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

أعمال المؤتمر معبراً عنها وفي إطار تراثها السياسي والفكري حتى أنها، نشرته بأدبياتها اللاحقة[1].

وأعلن في المؤتمر الثاني عن تثبيت الهوية اليسارية للجبهة، وتوجهها اقتداء بالتجربة الكوبية لهدف التحول إلى تنظيم ماركسي لينيني.

وقد شكلت القيادة المؤسسة أواخر عام ١٩٦٩م «حزب العمل الاشتراكي العربي» ليؤطّر منظمات حركة القوميين العرب، ويحولها إلى حزب ماركسي لينيني، يسعي إلى قيام حزب شيوعي عربي موحد كبديل عن جميع الفصائل والأحزاب الماركسية اللينينية القطرية، وقد انتخب المؤتمر الثاني ٢٧ عضواً للجنة المركزية[2]. سميت بالقيادة السياسية للجبهة الشعبية، ولم ينبثق عنها مكتب سياسي[3](*).

كما ناقش المؤتمر الثاني مجموعة من الموضوعات التي تضمنتها الوثيقة الاستراتيجية السياسية والتنظيمية التي خرج بها المؤتمر، وهي تحديد أطراف المعسكر المعادي للثورة، كما حددت الوثيقة قوى الثورة على الصعيدين الفلسطيني

(١) بدوان: اليسار الفلسطيني المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٢) محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦م.

(٣) طلال عوكل: مقابلة شخصية ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ في مكتبة بوزارة الثقافة والأعلام بغزة.

(*) طلال عوكل: من مواليد عام ١٩٥٠م، التحق بجامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية، ثم أكمل دراسته بجامعة بغداد، كلية الأدب في العراق، وانضم لحركة القوميين العرب عام ١٩٦٦م وفي عام ١٩٧٠م التحق بصفوف الجبهة الشعبية، ووصل إلى عدة مراتب تنظيمية منها، عضو قيادة منظمة ثم عضو قيادة فرع، ولجنة مركزية فرعية، ثم وصل إلى اللجنة المركزية العام ١٩٧٢، وأصبح مسئول مكتب الجبهة الشعبية في العراق ١٩٧٤-١٩٧٨، وثم مسئول مكتب اليمن عام ١٩٧٨-١٩٨١، وأصبح مسئول مكتب الجزائر ١٩٨٤-١٩٨٩، وعمل رئيس تحرير مجلة «الهدف» الناطقة باسم «الشعبية»، ثم مدير التحرير ومسئول دائرة الإعلام والثقافة في الجبهة، ورئيس تحرير مجلة فلسطين الديمقراطية، حالياً يعمل مدير عام وزارة الإعلام في السلطة الوطنية الفلسطينية.

والعربي، وصيغة العلاقات بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني والقوى العربية، كما حددت قوى الثورة على الصعيد الدولي، وهدف حركة التحرير الوطني الفلسطيني(*).

وفي الفترة ما بين ٦-٩ آذار/ مارس ١٩٧٢ انعقد المؤتمر الوطني الثالث للجبهة وسط ظروف موضوعية وذاتية بالغة التعقيد(١)، عقب معارك أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م، وفي هذه الفترة الحاسمة - التي امتدت منذ ذلك الوقت حتى أحداث جرش وعجلون صيف عام ١٩٧١م(٢)، والتي أدت إلى خروج حركة المقاومة من الأردن إلى لبنان تعرضت الجبهة الشعبية لانشقاق ثالث في اليوم نفسه الذي عقد فيه مؤتمرها الوطني الثالث.

ويذكر أحد قياديي الجبهة أن المؤتمر انعقد لجلسة واحدة، أحيلت فيها الوثائق لجورج حبش، ثم إلى اللجنة المركزية، والتي قامت باستكمال كتابة الوثائق والتقارير، وأقرت في نهاية الأمر وثيقة سميت بمهمات المرحلة الجديدة، والنظام الداخلي الجديد، الذي عكس مستوى التطور الفكري للجبهة في ذلك الوقت(٣)، وهو نظام داخلي لحزب شيوعي(٤)، والذي نص على المبادئ الأساسية للجبهة الشعبية، وهي: المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية، ووحدة الحزب، والنقد والنقد الذاتي، وجماهيرية الحزب والثورة، ورفعت الجبهة شعار أن كل عضو سياسي

(*) عن هذه الموضوعات انظر: الوثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية، مصدر سبق ذكره ص ٤٧-١٢٠. انظر كذلك: الشريف: البحث ...، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨-١٥٩.

(١) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مهمات المرحلة الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٣) طلال عوكل: مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٤) جورج حبش: مسار التجربة الرائدة ودروسها المستخلصة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

في الجبهة مقاتل وكل مقاتل سياسي[1].

ومهما يكن من أمر فإن هذه المبادئ والشعارات كانت أقرب إلى العقلية العسكرية، وذلك لأن تلك المرحلة طغى عليها النضال العسكري، وكان الشعار السائد لحركة المقاومة «لا صوت يعلو فوق صوت البندقية» و«السياسة تنبع من فوهة البندقية» لذلك انعكست هذه الشعارات على فكر الجبهة بشكل عام. ولم يجر في هذا المؤتمر إجراء انتخابات اللجنة المركزية، وإنما جرى تعيينها من قبل أمينها العام جورج حبش[2]، حيث يذكر أحد قياديي الجبهة أن عدد أعضاء اللجنة المركزية الذين كلفوا كان قليلاً، وذلك لمنح فرصة لعدد من الأعضاء القياديين الذين خرجوا مع المنشقين للعودة إلى صفوف الجبهة والانضمام إلى اللجنة المركزية[3].

أما المؤتمر الرابع فقد عُقد بناءً على طلب من اللجنة المركزية، حيث قررت الجبهة عقد هذا المؤتمر في شهر نيسان/ أبريل ١٩٨١م وذلك بعد تسع سنوات على المؤتمر الثالث[4].

وقد عقد المؤتمر في بيروت في الفترة الممتدة من ٢٨ نيسان/ ابريل – ٣آيار/ مايو ١٩٨١م[5]. ويعود سبب تأخر انعقاد المؤتمر إلى اندلاع الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ -١٩٧٦م ثم مرض الأمين العام للجبهة جورج حبش وخضوعه للعلاج في إحدى المستشفيات اللبنانية، وكذلك الانشغال بمتطلبات مجابهة زيارة الرئيس أنور السادات لإسرائيل، وإفرازات كامب ديفيد، حيث إن كل ذلك لم يتح إمكانية

(١) الجبهة الشعبة لتحرير فلسطين: محطات أساسية ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٢) طلال عوكل: مقابلة شخصية ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

عقد المؤتمر في موعده المحدد[1].

وعقد المؤتمر الرابع تحت شعار «خطوة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي – اللينيني»، والجبهة الوطنية الموحدة، وتصعيد الكفاح المسلح، وحماية الثورة، وتعزيز مواقعها النضالية، ودحر نهج التسوية والاستسلام، وتعميق الروابط الكفاحية العربية والأممية[2]. وظلت الجبهة تعتبر نفسها تنظيماً ديمقراطيا ثورياً يتحول لمواقع الماركسية اللينينية حتى المؤتمر الرابع[3].

وقد ناقش المؤتمر – في سياق التقييم العام لمواقف الجبهة الشعبية السياسية على الصعيد الفلسطيني – بشكل تفصيلي الدور الذي لعبته الجبهة الشعبية فلسطينياً خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٢-١٩٨١م[4]. وفي هذا الإطار جرت عملية مراجعة شاملة لمجموع الوثائق السياسية، والنظرية، والتنظيمية الصادرة عن الجبهة الشعبية، على كافة المستويات خلال سنواتها الماضية[5].

وقد أعطى المؤتمر الرابع تفويضاً للجنة المركزية العامة، حيث نص على ضرورة اتباع أفضل الطرق لإجراء عملية التصحيح والتعديل اللازمين على بعض الموضوعات التي تضمنتها الوثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية، الصادرة عن المؤتمر الثاني للجبهة، وأهم الثغرات التي وقعت فيها الجبهة خلال الفترة السابقة، والمتمثلة في طرح المواقف، والشعارات، والمهمات دون التعمق والدقة الكافيين،

(١) محمد ناصر: مقابلة شخصية. ٢٢/٩/٢٠٠٦.

(٢) الجبهة الشعبية: الوضع الراهن، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٣) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية. ١٦/٨/ ٢٠٠٥ في مكتبه بغزة.

(٤) الجبهة الشعبية: الوضع الراهن، مصدر سبق ذكره ص١٠.

(٥) انظر: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مقدمة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الثاني، لجنة الإعلام المركزي، دمشق، ١٩٨٣، ص ٣.

ودون رسم الخطوط الأساسية التي تمكن تحقيق المواقف، والشعارات، والمهمات على أساسها مثل: تسجيل مهمة إقامة جبهة على الصعيد العربي تكون مناهضة للأعداء ومخططاتهم، ولكن دون وضوح، هل هي للتطبيق الفوري؟ وما هي الشروط والظروف التي يجب توفرها لتحقيقها؟ هل هي جبهة موقف سياسي؟ أم برنامج سياسي؟ هل هي جبهة تقدمية ديمقراطية؟ أم جبهة ثورية؟ كذلك خصوصية الثورة الفلسطينية ضمن حركة التحرر العربية، ما هي هذه الخصوصية؟ وكيف نفهمها؟ وكيف تترجم نفسها على صعيد البرامج والمهمات[1]؟

بالإضافة إلى هذه المهمات تناول فهم الجبهة لواقع الحركة الشيوعية العربية، وموضوعات التحرر العربي الثوري، وتحالفات الثورة الفلسطينية على الصعيد العربي. واستخلص التقرير السياسي للمؤتمر الرابع درساً أساسياً حول أهمية الارتقاء بمستوى أوضاع الجبهة، النظرية، والسياسية، وفي الوقت نفسه فقد سجل التقرير وقوعها في مجموعة أخطاء، سياسية تكتيكية تتعلق بالتحليل أو بالتوقعات في المواقف مثل.

استبعاد «الشعبية» كلياً الصدام المسلح بين النظام المصري والكيان الصهيوني، بعد ارتداد نظام السادات تجاه اليمين، إلا أن هذا النظام قام بحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، الأمر الذي كان مفاجئاً للشعبية[2].

كذلك عند دخول القوات السورية إلى لبنان، واصطدامها مع المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية عام ١٩٧٦م استخلصت الشعبية تحليلاً يتعلق بتراجع النظام السوري نحو معسكر الرجعية. كما تعاملت« الشعبية» لفترة من الوقت مع

(١) الجبهة الشعبية: محطات أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٢) الجبهة الشعبية: بعد عشرين عاماً من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

التحالف (السعودي – السوري – المصري) وكأنه تحالف سيستمر حتى إنجاز التسوية بشكل كامل، وعلى هذا الأساس كان تصور «الشعبية» للتسوية على أنها قطار جارف، وتسير بوتيرة سريعة أكثر مما حصل عملياً، وأنها ستشمل كافة الجبهات ومن ضمنها تسوية القضية الفلسطينية، كصفقة واحدة، وفي بعض الأحيان كانت تطرح تنبؤات وتوقعات محددة عبر تسلسل خطوات التسوية[1].

وقد اعتبر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع للشعبية،أن التوصيف النظري لهذه الأخطاء يتعلق بمدى وضوح فهم الجبهة للكيفية التي تنتقل فيها البرجوازية إلى مواقع الخصم، حيث إن الطريق كان متعرجاً ومعقداً، ولا يسير باتجاه مستقيم كما يوحي التحليل الاستراتيجي العام، وذلك نتيجة التعارضات بين البرجوازية العربية وبين والصهيونية، الأمر الذي أدى إلى استخلاص درس مهم، يتعلق بأهمية تحديد المواقف التكتيكية السليمة، وتجنب التنبؤات المتسرعة، والتوقعات، والتعارضات، في صفوف الخصم، والعمل للاستفادة منها[2].

وجاء إقرار المؤتمر الرابع لجميع التقارير، والقرارات المهمة حول مختلف مجالات نضال الجبهة تعبيراً صادقاً وملموساً عن صلابة الوحدة الفكرية، والسياسية، والتنظيمية التي سادت الجبهة، فقد ناقش المؤتمر وبشكل تفصيلي ومعمق الموضوعات والمهام التي بلورتها مسيرة الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقتها، حيث وقف المؤتمر طويلاً أمام قضية قواعد الارتكاز للثورة، وأمام خصوصية ساحة الأردن، وقد أعطى اهتماماً كبيراً لنهج التسوية الذي تفشت أخطاره في المنطقة العربية، حيث أكد على ضرورة النضال لاستئصال كافة التأثيرات التي تركها في

(١) الجبهة الشعبية: التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع ، مصدر سبق ذكره، ١٩٨١م،ص ٣٠٣.
(٢) الجبهة الشعبية: بعد عشرين عاماً من التحول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

أوساط الجماهير الفلسطينية والعربية[1].

وقد انتخب المؤتمر الرابع سبعاً وأربعين عضواً للجنة المركزية[2]، ويمكن القول إن هذا المؤتمر قد أسهم في بلورة مجموعة مهمة من القضايا الفكرية، والسياسية، والتنظيمية، والعسكرية التي عززت إمكانيات النهوض والتطور في مسيرة الجبهة الشعبية. ومهما يكن من أمر، فإن تقارب المدة بين عقد المؤتمرات الوطنية العامة للجبهة منذ مؤتمريها الأول والثاني، وتباعدها في المؤتمرين الثالث والرابع لم يؤثر على وحدة الجبهة وتماسكها، أو سير العمل فيها، فقد حصلت معظم الخلافات الفكرية، والتنظيمية، والسياسية عشية انعقاد المؤتمرات وأثنائها، وكذلك بعد إتمامها بقليل، ومن الجدير بالذكر أن الانشقاقات قد أدت إلى إضعاف جسم الجبهة لفترات طويلة وقد أضاعت الجبهة وقتاً طويلاً في التنظيرات الفلسفية والفكرية أدت في النهاية إلى تراجع دور الجبهة على المستوى السياسي والعسكري الذي قامت من أجله.

- **اللجنة المركزية العامة:**

تعتبر اللجنة المركزية بمثابة هيئة الأركان للجبهة على الصعد النظرية، والسياسية، والتنظيمية خلال الفترات الفاصلة بين المؤتمرات الوطنية[3]، وهي أعلى هيئة قيادية مركزية حزبية بعد المؤتمر الوطني، في فترات عدم انعقاده، وممارسة كافة صلاحياته[4]. حيث ينتخب في عضويتها أبرز كوادر الحزب ذوي الخبرة والإعداد التنظيمي التي تتطلبها صلاحياتها ومكانتها، فاللجنة المركزية تقود العمل السياسي والتنظيمي بمعناه الواسع بين الجماهير، لتجعل قرارات المؤتمر الوطني للجبهة،

(١) الجبهة الشعبية: الوضع الراهن، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢) محمد ناصر: مقابلة شخصية: ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٣) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره ص ١٠٠

(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي، للمؤتمر الرابع، مصدر سبق ذكره.

ملموسة في الحياة، وذلك من خلال نشاط أعضائها الذين يتحملون عبء قيادة المفاصل الرئيسية في عمل الجبهة وهي التي تمثل الحزب في علاقته مع القوى والأحزاب الأخرى[1]. وتنتخب اللجنة المركزية لمدة أربع سنوات من قبل المؤتمر الوطني[*]، وهو الذي يحدد أعضاءها، والأعضاء المرشحين، حسب ترتيبهم، كما يقر المؤتمر، ويشترط أن يكون أعضاء اللجنة المركزية منتسبين للحزب مدة متصلة لا تقل عن تسع سنوات[2]، وأن يكون العضو المنتخب لعضوية اللجنة المركزية (عاملاً أو مرشحاً) قد أتم مدة عامين متصلين على إشغاله عضوية اللجنة المركزية الفرعية[3].

ويتم شغل المقاعد في عضوية اللجنة المركزية على أساس المعيار الجغرافي أولاً، وأعلى الأصوات ثانياً وتتم المفاضلة على أساس التقييم في حال تساوي مرشحين أو أكثر، ولا يخضع العضو في هذه الحالة للانتخاب داخل اللجنة المركزية، بل يتم إعلام اللجنة المركزية العامة بذلك[4]، وتجتمع اللجنة المركزية بشكل دوري، بواقع دورة واحدة كل ستة أشهر، ويتم عقد الاجتماع بناءً على دعوة من المكتب السياسي، وإن كان يجوز لأغلبية أعضائها (النصف مع زيادة عضو واحد) دعوة اللجنة المركزية لاجتماع استثنائي إذا دعت الحاجة لذلك[5]، وتنتخب اللجنة المركزية

(١) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

(*) نص النظام الداخلي للجبهة الشعبية على عقد مؤتمراتها الوطنية في دورة عادية كل أربع سنوات وتم تحديد الفترة لمدة خمس سنوات في المؤتمر الخامس الذي عقد في دمشق عام ١٩٩٠م جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ٦/ ٨/ ٢٠٠٥. في مكتبه بغزة.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي للمؤتمر الرابع ١٩٨١م، مصدر سبق ذكره.

(٣) شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٠١.

(٥) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

العامة، الأمين العام ونائبه بناءً على ترشيح من اللجنة المركزية العامة، كما تنتخب أعضاء المكتب السياسي بناءً على ترشيح الأمين العام[1]. وللجنة المركزية أن تدعو لحضور اجتماعاتها بعض أعضاء المؤتمر بصفة مراقبين[2]، وتتولى اللجنة المركزية المهام التالية: تكليف المكتب السياسي لإعداد الوثائق التنظيمية والسياسية[3]، ومناقشة تقارير المكتب السياسي، واتخاذ القرارات بشأنها، وإعلان حالة الطوارئ، وتجميد العمل في النظام الداخلي كلياً أو جزئياً، وتتحمل مسؤولية ذلك أمام المؤتمر[4]. الذي يتولى بدوره اتخاذ العقوبات والإجراءات التنظيمية بحق أعضاء اللجنة المركزية في حال وقوعهم في أخطاء.

وقد سجل المؤتمر الوطني الخامس نقداً واضحاً على ممارسات اللجنة المركزية وخصوصاً عدم دعوتها لعقد المؤتمر الوطني الخامس في وقته[*] ولذلك تم انتخاب ستين بالمائة من أعضاء اللجنة المركزية من خارج اللجنة المركزية السابقة، وكان المؤتمر الأول للجبهة الذي عقد في الأردن في آب/ أغسطس عام ١٩٦٨م قد تقدم بترشيح ١٦ عضواً لعضوية اللجنة المركزية[5]، وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات حدث خلاف بين الاتجاه اليساري، والاتجاه القومي، واعتبر الاتجاه الأخير أن الفريق الأول تمكن من امتلاك زمام المبادرة في الإعداد للمؤتمر إعداداً كاملاً من

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره. انظر أيضاً الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٧.

(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية. ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦

(٤) المصدر نفسه.

(*) عقد المؤتمر الخامس عام ١٩٩٢م وبذلك يكون قد تأخر عن دورته العادية لمدة ثمان سنوات، محمد ناصر: مقابلة شخصية ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٥) أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

حيث تشكيله، ووضع كافة الترتيبات التي تضمن له الخروج بالنتائج التنظيمية القيادية التي يريدها، لذا رفض الاتجاه القومي الاعتراف بهذه النتائج، ولم يكن هناك مفر من تسوية تنظيمية، نتج عنها تشكيل قيادة توفيقية مؤقتة[1]، تكون مهمتها قيادة الجبهة إلى حين عقد مؤتمر معد له بصورة جيدة خلال ثلاثة أشهر[2]، فوافق المؤتمر هذا على الحل المؤقت، واختار قيادة من أعضائه، وهم أبو علي مصطفى، ووديع حداد، ونايف وحواتمه، وأحمد محمود إبراهيم (أبو عيسي)، وحمدي مطر، ومحمد المسلمي، وزكريا أبو سنينة على أن يكون جورج حبش مسئولاً عنها في حال حضوره(*) ويتحمل مسؤوليتها في غيابه أبو علي مصطفى[3].

وانتخب المؤتمر الثاني في شباط/ فبراير ١٩٦٩م ٢٧ عضواً للجنة المركزية منهم: جورج حبش وأبو علي مصطفى، ووديع حداد، وأحمد اليماني (أبو ماهر)، وغسان كنفاني، وصلاح صلاح، وحمدي مطر، وإسماعيل سالم، وتيسير قبعة، وأحمد ملوح، وأبو أحمد فؤاد، وعزمي الخواجا، وأبو طلعت العجرمي، وزكريا أبو سنينة، ومحمد المسلمي، وأحمد إبراهيم، وهاني الهندي، ومحمد الأسود، وأبو أحمد يونس[4]. وفي المؤتمر الثالث المنعقد في لبنان في آذار/ مارس ١٩٧٢ بلغ عدد أعضاء اللجنة المركزية ثلاثة وثلاثين عضواً، وفي المؤتمر الرابع عام ١٩٨١م أصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية خمسة وأربعين عضواً[5].

ويمكن تفسير التباين بين عدد أعضاء اللجنة المركزية حيث كان أقل في المؤتمر

(١) باروت: ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٨.

(٢) أبو علي مصطفى: حقيقة ما حدث، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

(*) كان معتقلاً في السجون السورية

(٣) أبو على مصطفى: حقيقة ما حدث، مرجع سبق ذكره ، ص١١.

(٤) محمد ناصر، مقابلة شخصية،٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦، طلال عوكل: مقابلة شخصية.١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٥) طلال عوكل ، مقابلة شخصية ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

الثالث لوقوع انشقاق الجهة الثورية الشعبية لتحرير فلسطين أثناء عقد هذا المؤتمر كما أسلفنا.

- المكتب السياسي:

وهو الهيئة الحزبية التى تتولى مسؤولية الحزب وقيادته بين دورتي اللجنة المركزية العامة، ويعتبر أعلى هيئة حزبية تنفيذية بعد اللجنة المركزية، ويدخل في صلاحيات المكتب السياسي ومهامه تنفيذ سياسات اللجنة المركزية العامة وقرارتها، وسياسات الجبهة عموماً على الصعد المختلفة، كما يتابع تنفيذ قراراته[1]، وينتخب المكتب السياسي لمدة أربعة أعوام من قبل اللجنة المركزية، التي تحدد عدد أعضاء المكتب السياسي، وتملأ المقاعد الشاغرة فيه، ويشترط النظام الداخلي أن يكون أعضاء المكتب السياسي منتسبين للحزب منذ فترة لا تقل عن عشر سنوات[2].

وفي المؤتمر الأول والثاني لم ينتخب أعضاء للمكتب السياسي، بل انبثق عن المؤتمر الثاني قيادة مركزية أو قيادة سياسية كان فيها جورج حبش، وأبو علي مصطفى (مصطفى الزبري)، ومحمد المسلمي، ووديع حداد، وزكريا أبو سنينة، ومحمود عيسى (أبو عيسى)، وهاني الهندي، وأبو ماهر اليماني، وحمدي مطر، وعزمي الخواجة[3].

أما في المؤتمرين الثالث والرابع، فقد انتُخب أعضاء المكتب السياسي، ويبين الجدول التالي أسماء الأعضاء ومهماتهم[4]:

(١) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية : النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.

(٣) طلال عوكل: مقابلة شخصية.١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦، أنظر أيضاً يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٨.

(٤) مقابلة شخصية للباحث مع عدد من قياديي الجبهة.

عضو المكتب السياسي للمؤتمر الثالث ١٩٧٢م	حالته	المهام التي أوكلت إليه
جورج حبش	مقيم في سوريا واستقال من الأمانة العامة للجبهة الشعبية عام ٢٠٠٠م.	الأمين العام
أبو علي مصطفى	استشهد في مكتبه في رام الله في ٢٧-٨-٢٠٠١ إثر قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي لمكتبه	نائب الأمين العام ثم الأمين العام سنة ٢٠٠٠
أحمد اليماني (أبو ماهر)	مقيم في مخيم برج البراجنة ببيروت	عضو مكتب سياسي حتى سنة ١٩٩٢ ثم المسئول المالي
تيسير قبعه		مسؤول التنظيم الخارجي، وعضو مكتب سياسي حتى سنة ١٩٨١. ومن ثم عضو اللجنة المركزية العامة ونائب أول للمجلس الوطني الفلسطيني، وعاد إلى عضوية المكتب السياسي في سنة٨٨ حتى سنة ١٩٩٣.
أبو أحمد يونس	أعدمته الجبهة الشعبية عام ١٩٧٧م.	الأمن (تنظيم لبنان ثم الساحة العربية)
عبد الرحيم ملوح	معتقل في السجون الإسرائيلية- عضو مكتب سياسي حتى سنة ٢٠٠١ ثم عضو اللجنة المركزية حيث أصبح نائب الأمين العام	مسئول العمل العسكري في الأردن ومن ثم مسئول فرع الأرض المحتلة حتى عام ١٩٨٠ ثم مسئول الدائرة

عضو المكتب السياسي للمؤتمر الثالث ١٩٧٢م	حالته	المهام التي أوكلت إليه
	أحمد سعدات	الحزبية
أبو أحمد فؤاد	عضو مكتب سياسي	مسئول القطاع العسكري للجبهة
صلاح صلاح	عضو مكتب سياسي حتى مؤتمر سنة ١٩٩٢	مسئول اللجنة السياسية ثم مسئول فرع الجبهة في لبنان، ومسئول العمل الوطني الفلسطيني في لبنان
وليد قدورة	فصل من الجبهة	تنظيم لبنان
عبد الرحمن الحاج (أبو الطيب)	عضو مكتب سياسي، انتهت مدته، وغادر الجبهة تماماً عام ١٩٩٢.	مسئول التنظيم في لبنان، ثم الدائرة الثقافية
محمد بلعوص (أبو أيمن)		مسئول الساحات العربية بعد سنة٧٣ لمدة ٥ سنوات
عزمي الخواجا	عضو مكتب سياسي حتى مؤتمر١٩٩٢	مسئول فرع بالأردن
بسام أبو شريف	عضو مكتب سياسي وفصل عام ٨٣ / ٨٤	دائرة الإعلام
فايز (أبو الرائد)	عامل	مسئول العمل النقابي والجماهيري
محمد الأسود (جيفارا غزة)	استشهد في ٩-٣-١٩٧٢	مسئول قطاع غزة للعمل العسكري
غسان كنفاني	استشهد في ٨-٧-١٩٧٢	الأديب والصحافي والرسام المعروف، رئيس تحرير الهدف

عضو المكتب السياسي للمؤتمر الثالث ١٩٧٢م	حالته	المهام التي أوكلت إليه
وديع حداد	استشهد سنة ١٩٧٨	مسئول العمل العسكري الخارجي
عمر قطيش		مسئول لجنة التثقيف ثم رئيس تحرير الهدف
عضو المكتب السياسي للمؤتمر الرابع ١٩٨١	حالته	
فوز خليفة (أبو جابر)		مسئول فرع سوريا
جورج حبش		الأمين العام
أبو علي مصطفى		نائب الأمين العام
أبو أحمد فؤاد		القطاع العسكري في لبنان
تيسير قبعة		
عبد الرحيم ملوح		
عمر قطيش		
أحمد اليماني		المالية
محمد المسلمي	توفى أثر مرض عضال عام ٢٠٠٥ بعد عودته إلى قطاع غزة	الأرض المحتلة
أبو العبد يونس		
بسام أبو شريف		
عبد الرحمن الحاج (أبو الطيب)		الدائرة الثقافية
صلاح صلاح		
عزمي الخواجا		الأردن
فوز خليفة (أبو جابر)		سوريا
أحمد قطامش		الضفة

عضو المكتب السياسي للمؤتمر الثالث ١٩٧٢م	حالته	المهام التي أوكلت إليه
ربحي حداد		مسئول المعتقلين
صابر محيي الدين		
جميل المجدلاوي	عضو مكتب سياسي سنة ١٩٨٨	الأرض المحتلة، الفرع الخارجي
تيسير قبعه	عضو مكتب سياسي سنة ١٩٨٨	الأرض المحتلة، الفرع الخارجي

- الهيئات القيادية للفروع:

تعتبر منظمات الحزب في الفروع المختلفة دعامة الحزب الرئيسية، باعتبارها حلقة الوصل الأساسية بين الحزب والجماهير، وتعتبر أداة التنظيم الفعلي للجماهير لنشر افكار ومبادئ الحزب ، وتضم منظمات الحزب في الفروع، والهيئات الوسطى، والكوادر المسئولة عن قيادة الحزب في مواقع عملها، كما تضم منظمات القاعدة، التي تكون على تماس مباشر ودائم مع الجماهير(١).

وتتشابه منظمة الحزب بالفرع، في هيكليتها والعناصر الأساسية لتكوينها مع هيكلية عموم الحزب، وتكوينه، باستثناء بعض الفروقات في عدد من الأحكام المترتبة أساساً على كونها معنية بشكل مباشر في الشؤون الحزبية المرتبطة بنطاق عمل الفروع، دون أن يلغي ذلك - بطبيعة الحال - دور منظمات الفرع وتأثيرها على سياسة الحزب ككل، ونشاطه العام، ودورها في تكوين الهيئات المركزية في الحزب، فضلاً عن كونها المصدر الذي يغترف منه الحزب عناصره القيادية الأولى(٢).

(١) الجبهة الشعبية، شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٩.

١- مؤتمر الفرع:

ينتخب مؤتمر الفرع لمدة عامين، ويحدد عدد المندوبين إلى مؤتمر الفرع وكيفية انتخابهم لملء المقاعد الشاغرة من قبل لجنة الفرع المركزية، ويتشكل مؤتمر الفرع من مندوبي مؤتمرات المناطق ويعد أعضاء اللجنة المركزية للفرع أعضاء طبيعيون في المؤتمر[١]. ويدعى مؤتمر الفرع للانعقاد مرة كل سنة على الأقل، من قبل لجنة الفرع المركزية، ويحق للجنة الفرعية المركزية أو لأغلبية أعضاء المؤتمر دعوته لاجتماع استثنائي[٢]. ومن مهام مؤتمر الفرع ملء المقاعد الشاغرة في اللجنة المركزية الفرعية بالانتخاب، ومناقشة تقارير لجنة الفرع المركزية، ولجنة الرقابة الفرعية[٣]. ويتخذ القرارات بشأنها، أو يبدي رأياً فيها، وتنتخب لجنة الفرع المركزية لجنة الرقابة ومندوبي المؤتمر الوطني[٤].

٢- لجنة الفرع المركزية:

تنتخب لجنة الفرع المركزية لمدة عامين، ويجب أن يكون أعضاؤها منتسبين للحزب مدة لا تقل عن خمس سنوات دون انقطاع، وتتشكل اللجنة المركزية الفرعية من مسئولي لجان المناطق المنتخبين من مناطقهم، وممن ينتخبهم الفرع استكمالاً لعضوية اللجنة المركزية للقيام بمهام أخرى في الفرع غير قادة العمل الحزبي في المناطق[٥].

وتعتبر اللجنة المركزية الفرعية أعلى هيئة حزبية على مستوى الفرع، في الفترة

(١) الجبهة الشعبية: مفاهيم عامة حول الحزب، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.
(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.
(٣) الجبهة الشعبية، شروحات النظام الداخلي المادة ٣٢، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.
(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره.
(٥) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

الفاصلة بين مؤتمرين، حيث تشكل أحد مرجعيات الفرع، بالإضافة إلى الهيئات القيادية الأعلى[1]. ومن مهام لجنة الفرع، المركزية تنفيذ قرارات الهيئات القيادية العليا في الحزب، وقرارات مؤتمر الفرع، وترفع تقاريرها بصورة منظمة إلى اللجنة المركزية للحزب[2].

٣- قيادة الفرع:

تنتخب لجنة الفرع المركزية قيادة الفرع، وتمارس هذه القيادة كل صلاحيات لجنة الفرع المركزية في الفترات الفاصلة بين اجتماعاتها، وتنفذ قيادة الفرع كافة قرارات الهيئات المركزية العليا في الحزب وقرارات مؤتمر الفرع، ولجنتها المركزية وقراراتها[3]. أما حول منظمة الحزب في المنطقة أو القطاع، فيتشكل مؤتمر المنطقة من أعضاء لجنة المنطقة بوصفهم أعضاء فيه، فضلاً عن الأعضاء المنتخبين من مؤتمرات الروابط لتمثيل روابطهم في مؤتمر المنطقة، ويحق لقيادة الفرع دعوة عدد محدد من الكفاءات، كأعضاء مرشحين لعضوية المؤتمر، بما لا تزيد نسبتهم عن عشرة في المائة من أعضاء المؤتمر العاملين، ويتم عرض أسمائهم على المؤتمر ليقرر بشأن عضويتهم، فإما أن يقبلهم كعاملين أو مراقبين[4].

وينتخب مؤتمر المنطقة أو القطاع لمدة عامين، ويدعى للانعقاد من قبل قيادة المنطقة أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المؤتمر، ويناقش مؤتمر المنطقة تقارير قيادة المنطقة، ولجان الرقابة، وينتخب المندوبين إلى مؤتمرات الفرع. ثم تنتخب قيادة المنطقة لمدة عامين، ويشترط أن يكون أعضاء قيادة المنطقة قد مضى على وجودهم في

(١) المرجع نفسه، ص ١٢٣.

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية، النظام الداخلي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٣) المرجع نفسه، ص١٣٠.

(٤) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي المادة ٣٣، مرجع سبق ذكره، ص١٢٢.

الحزب مدة لا تقل عن ثلاث سنوات[1].

٤ - منظمات القاعدة في الحزب:

تنشأ منظمات القاعدة في مكان إقامة الأعضاء (حي - قرية)، ويمكن أن تنشأ في مكان عملهم (مصنع - مدرسة - مؤسسة - دائرة) حينما وجد ثلاثة أشخاص على الأقل[2].

وبحسب النظام الداخلي يقوم بناء منظمات القاعدة والوسطى بشكل رئيس في الحزب على الأساس المهني في مكان عمل الأعضاء، ومن ثم مكان سكن الأعضاء[3]، وتشكل كل مجموعة من الأعضاء المتدربين يتراوح عددها بين ثلاثة إلى عشرة أعضاء مرتبة حلقة حزبية والتي تعتبر المرتبة الحزبية التي تعد الأعضاء للانتماء الكامل إلى الحزب، ويقود الحلقة عضو حزبي من أعضاء الخلية المسئولة عن تلك الحلقة، وتشكل كل مجموعة من الأعضاء يتراوح عددها ما بين ثلاثة إلى عشرة أعضاء خلية، وتعتبر الخلية المرتبة الحزبية الأساسية في بناء الحزب، ولكل خلية مسئول ونائب مسئول، وكل مجموعة من الخلايا يتراوح عددها ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء تشكل رابطة، ويعقد مؤتمر الرابطة كل عامين، ويتشكل من جميع أعضاء الخلايا التابعة لها[4]. بإشراف الهيئة الحزبية الأعلى (لجنة منطقة)[5]، وينتخب المؤتمر قيادة الرابطة ومندوبيه إلى مؤتمر المنطقة، ويجب أن يكون أعضاء وقيادة الرابطة منتسبين للحزب منذ فترة لا تقل عن سنتين، وقيادة الرابطة هي التي

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي للمؤتمر الرابع المادة ٣١، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه، المادة ٣٢.

(٣) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص١٢٦.

(٤) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي، المادة ٣٢/ ٦، مصدر سبق ذكره.

(٥) الجبهة الشعبية: مفاهيم عامة حول الحزب، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

تصادق على قرارات الخلايا المتعلقة بقبول الأعضاء والعقوبات الانضباطية المتخذة بحقهم(١). ومن واجبات المنظمات القاعدية:

- تنظيم الجماهير في مؤسسات جماهيرية، من أجل النضال المطلبي والسياسي، علاوة على مهمتها في تعبئة الجماهير وقيادتها للمساهمة النشطة في النضال وفق برنامج الحزب ومواقفه السياسية.

وعلى الصعيد الداخلي تعمل منظمات القاعدة على تثقيف أعضاء الحزب العاملين والمرشحين للعضوية، بهدف الارتقاء بمستوى وعيهم الفكري والسياسي، وتربيتهم على الجرأة، والمبادرة، والتفكير العلمي، والانضباط، والطاعة الواعية، والتصدي للعادات البالية المتمثلة في الفردية، والأنانية، والكسل، والإهمال، والتهرب من المسؤولية، كما تعمل على تطبيق الانضباط الحزبي بين الأعضاء، وتطوير فهم ممارسة النقد والنقد الذاتي، ومكافحة الإهمال والفساد(٢).

كما تنشئ كافة منظمات الحزب المركزية، والمحلية، والقاعدية لجاناً للرقابة(*) وتنتخب هذه اللجان من قبل المؤتمرات المناظرة(٣)، ومهام هذه اللجان دراسة قضايا الأعضاء الذين خالفوا النظام الداخلي، ومراقبة الالتزام التنظيمي، ويحق لأي عضو في الحزب أن يشتكي للجنة الرقابة عن أي خلل يرتكبه أي عضو في أي مرتبه عند تجاوز النظام الداخلي، أو إذا وقع عليه ظلم، وتعتبر لجنة الرقابة بمثابة هيئة قضائية

(١) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي المادة ٣٢/ ٧، مصدر سبق ذكره.

(٢) الجبهة الشعبية: شروحات النظام الداخلي، المادة ١١/ ٣٤،مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠-١٣١.

(*) تم إقرار لجنة الرقابة المركزية في المؤتمر الخامس للجبهة عام ١٩٩٢م. محمد ناصر: مقابلة شخصية،٢٢/ ٩٢٠٠٦

(٣) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي المادة ٣٢، مصدر سبق ذكره.

لتنفيذ العدل، وترسيخ النظام الداخلي، وعدم الخروج عنه[1]. ومن حق كل مستوى تنظيمي في الجبهة أن يشكل اللجان التي تساعده في عمله (لجنة العمل السياسي – لجنة العمل المالي، لجنة العمل النقابي، لجنة العمل الوطني) وهذه اللجان تتشكل في كل المستويات الحزبية من الرابطة حتى المكتب السياسي[2].

يتضح من خلال ما سبق إن مبدأ انتخاب الهيئات الحزبية هو مبدأ أساسي لتشكيل جميع الهيئات القيادية للجبهة من الأسفل إلى الأعلى، ويعني ذلك أن جميع الهيئات القيادية، في الجبهة من مسئول الخلية وانتهاء باللجنة المركزية منتخبة، وهذا يؤدي غالباً، إلى تقديم أفضل القوى والكفاءات للقيادة، ويعتبر مؤشراً مهماً لمبدأ الديمقراطية الذى نادت به الجبهة، وأصبح مبدأ من مبادئها منذ انطلاقتها الأولى حتى فترة الدراسة.

(١) محمد ناصر: مقابلة شخصية. ٢٢/٩/٢٠٠٦.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية. ١٦/٨/٢٠٠٥ في مكتبه بغزة

تمويل الجبهة

يعتبر التمويل عنصراً أساسياً في قيام أي تنظيم واستمرار بقائه ونموه، فهو يمثل شريان الحياة لأي حزب، لذلك فإن التمويل دائماً يحوز على اهتمام من يفكرون في إنشاء أي تنظيم، لاسيما إن كان ثورياً ينتهج أسلوب الكفاح المسلح الذي يحتاج أموالاً طائلة من أجل شراء الأسلحة، والتدريب والقيام بالأعمال الفدائية، وتغطية نفقاته، ليستطيع تحرير أرضه ووطنه المحتل.

وقد اتبعت الجبهة سياسة السرية التامة في الأمور المالية، إذ أنها لم تقم بنشر تقاريرها المالية أو وضعها على طاولة المناقشات العلنية[1]، على اعتبار أن سرية التمويل قضية أمنية بهدف الحفاظ على مصادر تمويلها وعلى الأشخاص الممولين والداعمين لها، على اعتبار أن ممولي الجبهة يمكن أن يوضعوا على قائمة «الإرهاب» حتى لا تتعرض حياتهم للخطر من قبل العدو الصهيوني، والدول الداعمة له، وبسبب ملاحقة الجبهة من قبل الاحتلال وأعوانه، مرت الجبهة بأزمات مالية وصعوبات استثنائية لم تواجهها بعض الفصائل الأخرى، فلم يسمح للجبهة بممارسة فعاليتها بشكل علني إلا سنة ١٩٧٩م، وفي بعض الدول وخاصة دول الخليج والسعودية لم يسمح لها بالعمل إطلاقاً، وظلت قياداتها تلاحق وتعتقل، وخاصة في الأردن حتى الثمانينات[2]، وتعتبر الدائرة المالية في الجبهة هي المسئولة عن الصندوق المالي وعن إنفاق الأموال وفق الاحتياجات، وإدارة الإيرادات والنفقات.

كما خصصت الجبهة موازنة مالية خاصة لكل فرع من فروعها، وكل منطقة من

(١) طلال عوكل: مقابلة شخصية، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٢) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥ في مكتبه بغزة.

مناطقها تدير شؤونها لجنة مالية تخضع للصندوق المالي العام للجبهة، تقوم هذه اللجنة بوضع موازنة تقديرية لإيراداتها ومصروفاتها، وتضع آلية عمل لذلك، ثم تقوم اللجنة المالية بإرسال التقارير إلى الدائرة المالية العامة، أما الأمور الخارجة عن إطار الموازنات، مثل شراء صفقات السلاح فتناقش في المكتب السياسي، ومن ثم تقوم الدائرة المالية العامة بالتنفيذ[1].

وفيما يتعلق بمصادر تمويل الجبهة، فقد اعتمدت الجبهة على عدة مصادر لتمويلها حيث تمثلت فيما يلي:

أولاً: اشتراكات الأعضاء:

حرصت الجبهة منذ البداية على أن من شروط العضوية تسديد العضو الاشتراكات الشهرية[2]، وبنسب متفاوتة أدناها واحد بالمائة من دخله لدعم الحزب[3]، ويسدد العضو اشتراكاته بشكل منتظم، وإذا انقطع ثلاثة أشهر، يُعرض على الهيئة أو اللجنة المعنية، لاتخاذ الإجراء المناسب بحق العضو المتخلف عن السداد، وقد اعتبرت الجبهة أن تسديد الاشتراك الشهري يمثل ضرورة من ضرورات دعم النضال وليس مجرد مبلغ من المال، كما يتبادر إلى ذهن البعض، والأهم من ذلك فإن تسديد الاشتراكات يعتبر ضرورة تربوية مهمة عند الجبهة إلى جانب أن تسديد الرسوم يعد تعبيراً عن مستوى التزام العضو بالحزب، كما أن النظام الداخلي لم يحدد قيمة الاشتراكات الشهرية، ويتم تحديد قيمة الاشتراكات وفقاً للوائح المالية ارتباطاً بمستوى دخل الأعضاء[4].

(١) طلال عوكل مقابلة شخصية: ١٦/١٠/٢٠٠٦

(٢) مخطوطة الجبهة الشعبية: النظام الداخلي المادة ١٧/ ٥، مصدر سبق ذكره.

(٣) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية. ١٦/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٤) شروحات النظام الداخلي المادة ٥/ ١٧، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

يقول أحد قيادات الجبهة إن العضو الذي يتفرغ في الجبهة، ويعمل في مكاتب منظمة التحرير أو أي مؤسسة أخرى، ويتقاضى راتباً أعلى من راتبه الذي كان يحصل عليه، وهو في الحزب كان يدفع هذا الفارق للجبهة(١).

إضافة إلى ذلك فقد اعتمدت الجبهة عند بداية تأسيسها فيما يتعلق بالتمويل على عناصر من حركة القوميين العرب الذين كانت تربطهم علاقة بقيادات الجبهة(٢).

ثانياً: المشاريع الاقتصادية:

كانت المشاريع الاقتصادية التى تنفذها الجبهة تتم بقرار من الدائرة المالية، حيث تفرعت عن هذه الدائرة لجنة اقتصادية اهتمت بإنشاء مشاريع اقتصادية كوسيلة لتمويل الجبهة(٣).

ومنذ عام ١٩٦٩(*). شجعت الجبهة المزارعين على إنشاء مزرعتين تعاونيتين على الأرض البور في وادي الأردن(٤)، كما قامت الجبهة بإنشاء فنادق، ومطاعم، وقامت بإنشاء

(١) طلال عوكل: مقابلة شخصية. ١٦/٨/٢٠٠٥.

(٢) سالم دردونة: مقابلة شخصية ٨/٩/٢٠٠٦.

(٣) عبد الحليم عاشور الغول مقابلة شخصية ٢١/١١/٢٠٠٦، فى جمعية بادر للتنمية والأعمار فى مدينة غزة.

(*) عبد الحليم الغول: من مواليد ١٩٤٢م من قرية هربيا قضاء غزة أنهى دراسته الثانوية في غزة ثم التحق بجامعة الإسكندرية كلية تجارة قسم المحاسبة، وتخرج منها عام ١٩٦٥، انضم لحركة القوميين العرب أثناء دراسته الجامعية عام ١٩٦١ وعمل عضو فى قيادة منطقة لمدينة غزة في حركة القوميين، عند تأسيس الجبهة الشعبية التحق بصفوفها عام ١٩٦٧ وتدرج في المراتب التنظيمية إلى أن وصل لعضوية اللجنة المركزية العامة، وذلك في مؤتمرها الرابع عام ١٩٨١،عمل في الدائرة المالية للجبهة وعمل نائب مسئول دائرة الإعلام المركزي في مجلة الهدف، وأفرزته الجبهة للعمل في دائرة الإعلام الفلسطيني الموحد لمنظمة التحرير، وحالياً يعمل مديراً في جمعية بادر للتنمية والإعمار في مدينة غزة.

(٤) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح:...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠.

مصنع للحديد ولكن تم ضرب هذا المصنع من قبل جيش الاحتلال الصهيوني إبان اجتياح بيروت عام ١٩٨٢م، حيث يقول أحد قيادي الجبهة «إنه لو قدّر لهذا المشروع النجاح لأغنى الجبهة الشعبية في تلك الفترة، كما قامت الجبهة بالاستثمار في بعض المشاريع الاقتصادية الصغيرة مثل: صناعة الإكسسوارات من سلاسل ،وخواتم فضية منقوش عليها علم فلسطين، وخارطة فلسطين، وشعارات للجبهة، كانت تسوّق في الدول العربية، خاصة في لبنان وسوريا، كما تم تسويق هذه المنتجات في دول أوروبية[1].

كذلك قامت الجبهة بشراء العقارات وبيعها (أراضي ومنشآت) وفتحت بعض المشاغل، مثل: (الخياطة والتطريز) ووضعت أموالاً لها في البورصة، ولكن هذه التوظيفات لاسيما البورصة كانت فاشلة، حيث لم تلب الغرض[2]، وأظهر التقرير المالي المقدّم إلى المؤتمر الرابع عام ١٩٨١م أن الجبهة الشعبية استثمرت أموالاً في مشاريع إنتاجية وتجارية، إلا أنها افتقرت إلى لجنة فنية تضع بتصرفها المال، وتشترك معها في المراقبة والمتابعة[3].

ثالثاً: الصندوق القومي الفلسطيني:

سعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها إلى الاهتمام بمصادر مالية لتمويل أنشطتها المتنوعة، والتي تهدف إلى تحرير فلسطين، ففي أول اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٤م تم تأسيس « الصندوق القومي الفلسطيني» لتمويل أنشطة المنظمة[4]، وجميع الأجهزة التي تنبثق عنها وفق ميزانية سنوية تضعها

(١) عبد الحليم الغول، مقابلة شخصية. ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦.

(٢) طلال عوكل، مقابلة شخصية. ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٣) يزيد الصايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص٦٩١.

(٤) نيل لفنجستون، دافيد هاليفي: القصة الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الدراسات، وترجمة « الزهراء للإعلام العربي»، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ١٧٩.

اللجنة التنفيذية للمنظمة(*) ويتألف مجلس إدارة الصندوق القومي من خمسة عشر عضواً يعينون بقرار من اللجنة التنفيذية، مدة العضوية فيه ثلاث سنوات قابلة للتجديد من اللجنة نفسها(١).

أما فيما يتعلق بموارد الصندوق، فإن أهمها ضريبة التحرير، التي كان يدفعها الموظفون الفلسطينيون في مختلف الدول العربية(**).

وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي كانت تواجه الصندوق في جباية هذه الضريبة، فإنها كانت في طليعة الموارد التي تزود الصندوق بالأموال المطلوبة، ومنذ نشأة الصندوق وحتى عام ١٩٧٤م كانت « ضريبة التحرير» تشكل نسبة ثمانين بالمائة من ميزانية المنظمة، إلى جانب بعض المخصصات التي صرفتها الحكومات

(*) والفصائل الممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى فترة الدراسة هي(حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وطلائع حزب التحرير الشعبية – الصاعقة، وجبهة التحرير العربية) وهذه الفصائل بكاملها كانت ممثلة في اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر عام ١٩٨٣م، إلا أن المجلس الوطني المنعقد بعمان عام ١٩٨٤م قرر نتيجة المشاركة المسلحة لبعض الفصائل في حصار طرابلس ورفع السلاح في وجه قيادة المنظمة حذف تمثيلها، وهي: الصاعقة والقيادة العامة، وصعدت مقابل ذلك جبهة التحرير الفلسطينية، وضمنت المنظمة فصائل أخرى ليست ممثلة في اللجنة التنفيذية مثل: جبهة النضال الشعبي والملاحظ أن فتح، والشعبية، والديمقراطية أخذت حظاً أكثر من غيرها، وهذا طبيعي باعتبارها هي الفصائل الرئيسية داخل المنظمة.

محمد كريشان: منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

(١) عبد المنعم المشاط: تطور الكيان الفلسطيني وإنشاء منظمة التحرير، في : الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٦٠١.

(**) فرض المجلس الوطني ما بين عامي ١٩٦٨-١٩٦٩م ، ضريبة دخل على راتب كل فلسطيني يعمل في أي بلد عربي أو إسلامي، مقدارها من خمسة إلى سبعة في المائة من راتبه:

نيل لفنجستون، دافيد هالفي: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

العربية(*)، وهناك رافد آخر وهو ما تقدمه الجماهير العربية عن طريق التبرعات، وتنظيم أيام خاصة لدعم المنظمة مالياً(١).

وقد نصت المادة ٢٦ من «الميثاق الوطني الفلسطيني»، على أن تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين لجمع التبرعات، ومساندة المنظمة في مساعيها القومية(٢). حيث وحدت المنظمة الجباية المالية، واعتبرت الصندوق القومي الفلسطيني الجهاز الذي يتلقى سائر أشكال المعونات والمساعدات المالية المتعلقة بدعم الصمود(٣).

لذلك يعتبر «الصندوق القومي الفلسطيني» هو صندوق الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية، حيث من خلاله تم توحيد مالية الثورة، والإيرادات، والنفقات، والمصروفات لمقاتلي المنظمات الفلسطينية التابعة للمنظمة وذلك بقرار من القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية(٤).

ويتولى المجلس الوطني الفلسطيني تحديد حصة كل منظمة من المنظمات المشاركة، من خلال ميزانية تقديرية تقدمها المنظمة(٥).

(*) تجدد الإشارة إلى أن الحكومات العربية لا تسدد التزاماتها المتراكمة لصالح الصندوق، ولا يخلو تقرير مالي من الإشارة إلى ذلك.

انظر راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤- ١٩٧٤، سلسلة كتب فلسطينية- ٦٤- منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥، ص٥٤.

(١) الموسوعة الفلسطينية: المجلد الثالث مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

(٢) مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٦٠.

(٤) نفسه، ص ١٩٠.

(٥) إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

وكان الدعم الذي يحصل عليه كل فصيل من فصائل المنظمة، يتفق وعدد المقاتلين لكل فصيل، حيث تقدم قائمة بأسماء المقاتلين، والتفاصيل الخاصة بذلك، أي أن الدعم يكون حسب النسبة العددية للمقاتلين.

وظلت الجبهة منذ انطلاقها وحتى عام ١٩٧١م، لا تأخذ نصيبها من «الصندوق القومي»[١]، لأنها قاطعت هيئات المنظمة، واتهمت المنظمة، التي تهيمن عليها فتح بالنزعات البيروقراطية حيث رفضت الجبهة تعيين ممثليها لشغل حصتها من المناصب المخصصة لها في مؤسسات المنظمة، وقد بيّن أحد الكبار في «فتح» سلوك الجبهة على أنه يستند إلى ما أصبح يُعرف بحصص التمثيل[٢]. وعندما دخلت الجبهة في إطار المنظمة، وشاركت في اللجنة التنفيذية، أخذت حصتها حتى عام ١٩٧٤م وقد وصل المبلغ الشهري في تلك الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٥٠ ألف دولار تقريباً، وقد خضع هذا الإنفاق للمساومات، والمزاج، ورؤية القيادة المهيمنة، ووفق مشيئة ياسر عرفات[٣].

ثم علقت الجبهة عضويتها في اللجنة التنفيذية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٤م عندما شكلت مع فصائل أخرى جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية ، واستمر هذا الموقف حتى قام السادات بزيارة القدس، فانعقد المؤتمر الأول لقمة الصمود والتصدي، واتفقت فصائل المقاومة على وثيقة طرابلس التي رفضت مؤتمر جنيف وأي تفاوض مع العدو، ونادت الجبهة للمشاركة في المجلس الوطني في دورته (١٤) دورة هواري بومدين١٩٧٩م[٤]، لتضع حداً للمقاطعة،

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ في مكتبه بغزة.

(٢) يزيد صايغ: الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٣) عبد الحليم الغول: مقابلة شخصية ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦ في جمعية بادر للتنمية والأعمار في مدينة غزة .

(٤) كرشان: مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

وتأخذ حصتها المالية من الصندوق القومي[1] ومع تدفق المساعدات العربية إلى خزينة المنظمة عام ١٩٧٩م(*). حصلت الجبهة على مبلغ قدره ٤٠٠ ألف دولار من الصندوق القومي الفلسطيني. مثلها مثل باقي التنظيمات الأخرى[2]. ومهما يكن من أمر فإن الجبهة وبقية الفصائل الأخرى اعترضت بشدة على سيطرة فتح على الصندوق القومي بشكل عام[3]، حيث كان يتم اختيار مسئول الصندوق القومي من المقربين لحركة فتح وموضع ثقتها[4]. وقد عبر مسئولون في الجبهة بأن جزءاً من الدعم المالي للمنظمة استخدم في تلبية حاجات الشعب الفلسطيني وثورته، إلا أن الجزء الأكبر من هذا المال استخدم بصورة أدت إلى ظهور أمراض، وممارسات، وسلوكيات هي أبعد ما تكون عن العمل الوطني والكفاحي، فقد جرى الاستئثار الفردي بهذا المال، وخضع في إنفاقه لمزاج بعض الأشخاص، حتى أصبح بإمكان أي فرد فلسطيني أن يلمسها، من خلال السيارات، والشقق، والسفر، والامتيازات

(١) جميل المجدلاوي: مقابلة شخصية ١٦/٨/٢٠٠٦ في مكتبه بغزة.

(*) جاء موقف تلك الدول بعد الصدمة التي أحدثها الرئيس أنور السادات بالتفاوض مباشرة مع إسرائيل، ومنذ أن أصبح واضحاً أن المواجهة بين مصر وإسرائيل غير مطروحة، فقد كان البديل هو زيادة مقدرة منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل تخريب اتفاقية كامب ديفيد وممارسة ضغط عسكري على إسرائيل، أما الهبات المقدمة من الحكومات العربية التي أقرت في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٩م فهي كالتالي: - السعودية ٧, ٨٥ مليون دولار، والإمارات ٣, ٣٤ مليون دولار، الجزائر ٢, ٢١ مليون دولار، والعراق ٦, ٤٤ مليون دولار، وقطر ٨, ١٩ مليون دولار، الكويت ١, ٤٧ مليون دولار، وليبيا ١, ٤٧ مليون دولار.
انظر نيل لفنجستون، دافيد هالفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) يزيد صايغ:الكفاح المسلح، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٩١.

(٤) عصام عدوان: حركة التحرير الوطني فلسطيني ١٩٦٩-١٩٨٣ - رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات التاريخية، القاهرة، ٢٠٠٤م ، ص٨١.

الاستثنائية، والمخصصات المرتفعة، مما حوّل هذا المال إلى نقمة في بعض جوانبه، وعنصر فساد وتشويه لنفسية وبنية المناضلين والمجتمع، وحالت دون تحقيق الأهداف الوطنية. أما بالنسبة للجبهة فالمالية لديها منفصلة تماماً ومستقلة عن الصندوق القومي الفلسطيني التابع للمنظمة، ولا تنتفع الجبهة إلا كما ينتفع أي فصيل آخر، داخل منظمة التحرير، وظلت مالية الجبهة عنصراً مستقلاً عن المنظمة من الناحية المالية(*).

ويرى الباحث أنه من حق كل تنظيم من تنظيمات المقاومة الفلسطينية تأمين موارده المالية سواء من أعضائه، أو من الجماهير الفلسطينية والعربية التي تؤيد خطه السياسي حتى يستطيع القيام بتحقيق أهدافه.

رابعاً: الدعم المالي من دول عربية:

«تلقت الشعبية» منذ نشأتها دعماً مصرياً من مساعدات مادية، وتعاون في مجال التدريب، والتسليح، والتزويد بجوازات السفر، ولكن حصل تدهور حاد في علاقتها مع مصر عقب نشر التقرير السياسي الأساسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨م، ولكن العزلة التي فرضتها «الشعبية» على نفسها خفف حدّتها تحالفها مع العراق(*)، فبدأت الجبهة تتلقى المساعدات المالية العراقية، الأمر الذي مكّنها من تطوير خدماتها الإدارية، وتوسيع وحداتها الفدائية من قوة قوامها ٤٠٠ فرد في أواخر ١٩٦٨م إلى ١١٥٠ عام ١٩٦٩(٢).

---

(١) لفنجستون، هالفي: مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

(*) في ضوء الخلاف بين حركة القوميين العرب وحزب البعث في سنة ١٩٦٣م، وأوضح الجانبان أن دعوة حبش تمت باعتباره قائداً للجبهة الشعبية وكانت الحكومة العراقية معنية بزيادة نفوذها في الساحة الفلسطينية، وكذلك اعتبر العراق في منافسة مباشرة مع سوريا.

يزيد صايغ الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٥٣.

وقد زاد حزب البعث العراقي في مساعدته للجبهة ولغيرها من التنظيمات المتشددة، موزعاً الأموال والعتاد الحربي طبقاً لحصص محددة. وبالقدر نفسه من الأهمية أصدرت السلطات العراقية مجموعة من القواعد والنظم لضبط النشاط الفلسطيني بأكمله في العراق، ولوضعه تحت الولاية المباشرة للاستخبارات العسكرية العراقية[1]، وعلى هامش تشكيل «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية»[2] التي ترأستها الجبهة الشعبية ضد أي عملية تسوية وضد المشاركة في مؤتمر جنيف، أخذت الشعبية تتلقى دعماً سياسياً، ومادياً متزايداً من ليبيا، والعراق، ابتداءً من أواخر سنة ١٩٧٣م[3].

كما «تلقت الشعبية» دعماً مالياً من دول عربية أخرى مثل: الجزائر، واليمن، وذلك أثناء ذهاب الوفود والزيارات لتلك البلدان[4]. كما اعتمدت الجبهة على دعم حركات التحرر العالمية لها، والاتحاد السوفيتي، والدول الاشتراكية، لكنه كان دعماً متواضعاً مثل: المساعدات العسكرية، وتأهيل الكوادر الجامعية والعسكرية[5].

وبقي هذا الدعم غير كافٍ لسد حاجات «الشعبية» المتزايدة، مما عرضها لفجوة كبيرة في تأمين مصادر دخلها، وزاد من صعوبة ذلك أن الجبهة وجدت نفسها عاجزة عن تخفيض مصروفاتها المتزايدة على الرواتب، والمكاتب، والسكن، والسيارات، والخدمات الطبية والتعليمية[6]. لذا فقد ظلت الجبهة قلقة جراء

(١) نفسه، ص ٣٥٦.

(٢) انظر أيضا:

Rubin، Barry M.، Revolution until Victory? : The Politics and History of the PLO (London: Harvard University press، 1994)، P30.

(٣) محمد ناصر: مقابلة شخصية. ٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٤) محمد العجرمي: مقابلة شخصية. ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

(٥) يزيد الصايغ، الكفاح المسلح...، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩١. ٨/ ٦/ ٢٠٠٦.

اعتمادها على المبالغ التي تقدمها لها الحكومات العربية حيث بقى هذا الدعم بنظر الشعبية غير كافٍ وغيم منتظم لسد حاجاتها.

خامساً: التمويل من العمليات الدولية والخاصة:

لجأت الجبهة الشعبية إلى مصادر أخرى لتمويل أنشطتها من خلال العمليات الخارجية الدولية، التي قامت بتنفيذها مجموعات تابعة لها فبالرغم من فصل وديع حداد الذي كان يعمل بطريقته الخاصة، وبعقليته الفردية، بالإنفاق على العمليات الخارجية التي كان يخطط لها، وينفذها دون العودة إلى الهيئات القيادية، مستغلاً اتصالاته الخاصة – بما فيها الاستخبارات العراقية، ثم لاحقاً بالجزائر، وليبيا، واليمن الجنوبي – والأموال التي كان قد أخفاها لتأسيس «الجبهة الشعبية- العمليات الدولية» – لكنه لم يهمل الجبهة كلياً، إذ أبقى على علاقته الوثيقة بصديقه القديم حبش، وقام بتحويل كميات كبيرة من المال إلى الجبهة الشعبية حتى بعد فصله[1]. ومن الجدير ذكره أن وديع حداد استلم تسعة ملايين دولار من الألمان بعد خطف طائرة تابعة لشركة ألمانية، وذلك فدية قبل إطلاق سراح الركاب والطائرة، ورغم أن حداد حصل على الكثير من الأموال، فإنه لم يأخذ ولو قرشاً واحداً لحسابه الخاص، بل قدم كل ما حصل عليه لتمويل الجبهة الشعبية[2].

وقد ذكرت التقارير أن السلب المسلح، وأموال الفديات الصادرة عن اختطاف الطائرات، ومبالغ أموال الحماية (أي الخوَّة)، التي تدفعها شركات الطيران وشركات أخرى، مثل: منظمة الأوبك لتجنب التعرض إلى الهجوم، بقيت أحد

(١) المرجع نفسه، ص ٢٤٥

(٢) محمد داود عودة: برنامج «شاهد على العصر»، قناة «الجزيرة»، ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥م، وهو عضو مجلس ثوري لحركة «فتح»، ومخطط لعملية ميونخ. كذلك أكد هذه المعلومة العديد من قيادات الجبهة وقيادات الفصائل الأخرى.

المصادر الأساسية للدخل، فقد ذكرت التقارير أن الشعبية ورثت سنة ١٩٧٩م مبلغاً من المال يتراوح بحسب التقديرات ما بين ٤٥ مليون و ١٠٠ مليون دولار عقب استشهاد الرئيس السابق لفرع العمليات الخارجية وديع حداد[1].

كما سلكت منظمة «الأوبك» المسلك نفسه، فبعد احتلال مقرها في فيينا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥م بواسطة مسلحين تابعين لوديع حداد، دفعت لحداد مبلغاً يقدر بحوالي ١٠٠ مليون دولار حتى تحمي الجماعة مصالح منظمة «أوبك»[2].

لذا نخلص مما سبق إلى أن أموال العمليات الخاصة، وأموال الفديات الصادرة عن اختطاف الطائرات ومبالغ أموال الحماية وفرت وسيلة مهمة لتمويل الجبهة في أوقات أزماتها المالية، ولكن التجربة أثبتت أن الاعتماد الزائد على كسب الأموال بطريقة غير مشروعة، أساء لعدالة القضية الفلسطينية أمام الرأي العام، وعمل على تجييش الرأي العام الغربي ضد العمليات الفدائية التي كان هدفها الأول الاعتراف العالمي بوجود القضية الفلسطينية، وإيصال خطاب الثورة الفلسطينية إلى المنابر الدولية.

سادساً: تبرعات من الأصدقاء في العالم:

تعتبر المهرجانات من الوسائل المهمة التي اتبعتها الجبهة الشعبية لمخاطبة الرأي العام العالمي بشكل مباشر، وعادة ما كانت تتزامن هذه المهرجانات مع المناسبات الفلسطينية المتعددة، مثل «يوم الأرض» الذي يصادف ٣٠ أذار / مارس من كل عام، ابتداءً من العام ١٩٧٦م، وانطلاقة الجبهة الشعبية، التي تصادف ١١ ديسمبر/

(١) الصايغ: الكفاح المسلح... ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩١.

(٢) لفنجستون، هالفي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧. انظر ملحق رقم (٤).

كانون الأول من كل عام، ويوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الذي أقرّته الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى/ نوفمبر بدايةً من العام ١٩٧٩م، إلى جانب المهرجانات التضامنية.

واعتمدت الجبهة الشعبية على تبرعات الجاليات الفلسطينية، والعربية، والأصدقاء في العالم، فقد حرصت على جمع التبرعات من خلال لجان المناصرة، التي أخذت تنتشر في عدد من الدول العربية والأجنبية، للحصول على الأموال من الجاليات الفلسطينية والعربية، في المناسبات الوطنية، والحفلات والمهرجانات.

ففي عام ١٩٧٤ – ١٩٧٥م وصل إلى الشعبية مبلغ ١٨٢ ,١٧ مليون دولار أمريكي، كما تم جمع مبلغ ٠٩٦ ,٣٠٣ ليرة لبناني، بالإضافة إلى مبلغ ٧٨٧٦٥ جنيه إسترليني، و ٤٧٠٠ كراون سويدي، و ٤٢٧٠ بوليفر فنزويلي(*).

وقد جمعت هذه التبرعات من فنزويلا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، ولبنان، واستراليا، وايطاليا(١).

وفى كانون الثانى / يناير ١٩٨٤م وصل إلى الجبهة تبرعات من خلال مهرجانات وحفلات قام بها أنصارها في الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك – فليفلاند – ويرود) بمناسبة ذكرى انطلاقتها، بلغت حوالي ٤٧ ألف دولار(٢)، ثم وصلت التبرعات في العام نفسه إلى حوالي ١٤٨ ألف دولار من الجاليات

(*) التبرعات التي كانت تصل باسم أشخاص أو عائلات كانت الجبهة ترمز لهم برموز مثل ك، ح، ي، م، ص وذلك بأخذ أول حرفين من الاسم والعائلة حتى لا يكشف عنهم، لدواعي أمنية.

(١) الهدف: الإعداد (٢٦٧) ١٠/ ٨/ ١٩٧٤م، ص ٢، (٢٧٠) ٢١/ ٩/ ١٩٧٤م ص ٢، (٢٧٢) ٥/ ١٠/ ١٩٧٤م ص ٢، (٢٨٣) ٢١/ ١٢/ ١٩٧٤م ص٢، (٢٨٧) ٢٥/ ١/ ١٩٧٥، ص ٧.

(٢) المرجع السابق العدد (٧٠٨) ٣٠/ ١/ ١٩٨٤م، ص٤.

الفلسطينية والعربية في البرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية[1].

بالإضافة إلى ذلك تم جمع مبلغ ٣٧٠٥ مارك ألماني، خلال يوم تضامني نظمه أنصار الجبهة مع اتحاد صحفيي ألمانيا الديمقراطية في مدينة برلين، حيث تم افتتاح هذا اليوم بمزايدة على كوفية فلسطينية: وفي هذا اليوم عرض الأطفال وربات البيوت منتجات يتبرعون بها لكي تعرض في سوق خيري ، قدمت حصيلته لصالح إعادة بناء مساكن هدمها الاحتلال الصهيوني لفدائيين ينتمون للجبهة الشعبية نفذوا عمليات فدائية في مدينة عسقلان المحتلة[2].

وقد استمرت الجبهة في تلقي التبرعات من الأصدقاء في السنوات اللاحقة ففي عام ١٩٨٦م وصل من أنصارها في البرازيل، وكولمبيا، والبيرو، ورومانيا مبلغ وقدره ١١٣,٧١٨ مليون دولار[3]، وفي حفلة أقيمت بجامعة براون شقايف بألمانيا، جمع أنصار الجبهة من المشاركين في الحفل مبلغ ٢١٤٢٢ مارك ألماني، وذلك دعماً لصمود الشعب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين[4]. وفي الذكرى العشرين لانطلاقة الجبهة الذي يصادف ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧م بداية الانتفاضة أقيمت العديد من المهرجانات، تم خلالها جمع مبلغ ٦١٦٦٥ دولار[5].

---

(١) المرجع نفسه الأعداد (٧٠٨) ٣٠/ ١/ ١٩٨٤م ص٤، (٧٢٦) ١١/ ٦/ ١٩٨٤م ص ٢، (٧٣١) ٢٠/ ٨/ ١٩٨٤م ص ٣، (٧٣٩) ١٤/ ٩/ ١٩٨٤م ص ٣.

(٢) المرجع نفسه، الأعداد (٧٣٩ ١٤/ ٩/ ١٩٨٤م ص ١٠، (٧٤٢) ١٥/ ١٠/ ١٩٨٤م ص ١٤.

(٣) المرجع نفسه ،الأعداد (٨٠٦) ٢٤/ ٢/ ١٩٨٦م ص ٢١، (٨١٠) ٣١/ ٣/ ١٩٨٦م ص ٢٠، (٨١٥) ٢٨/ ٤/ ١٩٨٦م ص ١٩.

(٤) المرجع نفسه ،العدد (٨٠٥) ١٧/ ٢/ ١٩٨٦ ص ٢٩.

(٥) المرجع نفسه، الأعداد (٤٨٤) ١٩/ ١/ ١٩٨٧م.ص ١١، (٨٧٧) ٣١/ ٨/ ١٩٨٧م ص ٢٠، (٨٨٨) ١٦/ ١١/ ١٩٨٧م ص ١١.

وقد وصلت أموال كثيرة جداً إلى الجبهة الشعبية، من خلال التبرعات، ولكن لم يكن يتم الإعلان عنها في أغلب الأحيان بناء على طلب المتبرعين سواء كانوا دولاً أو أفراداً، وذلك لأسباب أمنية وسياسة.

يتضح لنا من خلال ما تقدم أن الشعبية كانت تعتمد في تمويلها بشكل كبير على التبرعات التي كانت تجمع من قبل أنصارها من الجاليات الفلسطينية، والعربية، والعالمية، في المناسبات، والمهرجانات والاحتفالات التي كانت تقام بمناسبة الذكرى السنوية لانطلاقة الجبهة الشعبية. أو في ذكرى مناسبات وطنية أخرى، وقد بين الاعتماد على التبرعات الخارجية أن الجبهة لم تلتزم بما جاء في المادة ٢٦ من «الميثاق الوطني الفلسطيني» بتوحيد مصادر التمويل من خلال الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. وذلك لأن الشعبية قد خرجت عن أطر منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها وانسحبت من المجلس الوطني الفلسطيني في فترات مختلفة(١)، ورأت الجبهة أن انعدام العدالة في توزيع الدخل على التنظيمات الأساسية، حسب فاعليتها، ونشاطها أسهم في مزيد من بلبلة الوضع المالي، وعرقلة الجهود لتوحيد الجباية والنشاط المالي، كما أن استخدام أموال منظمة التحرير كأداة للضغط من قبل البعض لاتخاذ مواقف سياسية معينة أسهم إلى حد كبير في عدم الوصول إلى صيغة لإدارة قضية الأموال(٢).

◆ ◆ ◆

(١) انظر نص المادة ٢٦ من «الميثاق الوطني الفلسطيني»، في وثائق م.ت.ف: الميثاق الوطني الفلسطيني د.ت.، ص ٢٦.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: المشروع المالي الذي تقدمه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورة انعقاده التاسعة بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٧١.